

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٥٥

الأربعاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد لفتسكي
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر ويسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماجيلا
	الصين	السيد ما زاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو ميينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
(S/2019/493)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1918343 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/493)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، أوزبكستان، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، تركيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، الهند، اليابان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد خواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/493، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (تكلم بالإنكليزية): قبل عام، احتفل شعب أفغانستان بأيام عيد الفطر الثلاثة في ظل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد بشكل لم يسبق له مثيل. وقد أتاحت لحظات الاحتفال السلمي تلك لمحة عن حياة خالية من الصراع وسمحت للشعب بتوجيه أنظاره نحو مستقبل أكثر سلما. ولكن الشهور الإثني عشر التالية بينت كيف أن طريق السلام شاق.

وللأسف، لم يتكرر وقف إطلاق النار في العيد هذا العام. لكن الأسس التي وضعت خلال السنة الماضية لم تهدر. وقبل ستة أسابيع، تجمع الآلاف لتبادل الأفكار بشأن السلام في مجلس السلام الاستشاري. واستمرت الحركات الشعبية في تنظيم مسيرات من أجل السلام. لكن قبل أن أستطرد في الحديث عن هذا التقدم، اسمحوا لي أولا أن أحيط المجلس علما بالمستجدات بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية.

ستكون الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٨ أيلول/سبتمبر لحظة حاسمة لإعادة تأكيد شرعية الهيكل السياسي الديمقراطي لأفغانستان. وقد أبدى المواطنون الأفغان التزاما ثابتا باختيار قادتهم السياسيين من خلال الانتخابات في وجه التهديدات والظروف الأمنية المعاكسة. وهيئات إدارة الانتخابات والمؤسسات الحكومية والقادة السياسيون والمرشحون والشركاء الدوليون مدينون لهؤلاء المواطنين بتحقيق انتخابات ذات مصداقية تعقد في وقتها المقرر والقبول بنتائج هذه العملية.

إن قرار اللجنة الانتخابية المستقلة بإعطاء الأولوية لعقد الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر قد أضفى الوضوح المطلوب بشدة على الجدول الزمني للانتخابات. غير أن الجدول الزمني لا يزال مضغوطا إلى حد بعيد. ولا بد من التغلب على عدد من التحديات التقنية والتشغيلية الهامة من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية في الموعد المقرر. وقد أحرزت اللجنة تقدما هاما في الأسابيع القليلة الماضية: فقد تم الانتهاء من وضع الخطة التنفيذية والميزانية، وبدأ تسجيل الناخبين في جميع أنحاء

مبدأ عدم التدخل والامتناع عن استخدام مناصبهم أو مواردهم لدعم مرشح معين. ويجب إرساء هذا الأساس السياسي الحيوي الآن لضمان أن يكون التصويت ذا مصداقية والنتائج مقبولة. ولا يمكن لأفغانستان أن تتحمل أزمة مثيرة للجدل وطويلة الأمد بعد الانتخابات، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى رئاسة داخلية هشة الشرعية. وهذا من شأنه أن يضر أيضا بقدرة الرئيس الجديد على جمع الشعب الأفغاني في عملية سلام مجدية وتمثيلية.

إن إذهاب الشعب الأفغاني وشركائه الدوليين تتركز اليوم أكثر من أي وقت مضى على الحاجة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ويجب ألا يهدر هذا الزخم. والمحادثات المباشرة مستمرة بين الولايات المتحدة وطالبان، بدعم دولي واسع النطاق. وتحضر أفغانستان وبعض شركائها الدوليين، وخاصة ألمانيا وقطر، لإجراء حوار بين الأفغان، ما من شأنه أن يجمع أصوات الأشخاص الذين يمثلون طائفة عريضة من المجتمع. وقد أتاحت الفرصة لبعض الأطراف الفاعلة الأفغانية البارزة بالفعل لتبادل الآراء مع ممثلي حركة طالبان في موسكو في أواخر أيار/ مايو. ويلزم توجيه كل هذه الجهود نحو هدف مشترك واحد: أن تبدأ المفاوضات الرسمية بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان للتوصل إلى اتفاق سلام.

وقد شجعتني المشاورات المتزايدة بين البلدان التي تقود هذه المبادرات دعماً لتسوية سياسية. إن الرسالة المشتركة إلى حركة طالبان واضحة: تعالوا إلى الطاولة وتفاوضوا مباشرة مع الحكومة الأفغانية. وأدعو جميع البلدان التي لديها اتصالات مباشرة مع طالبان أو نفوذ عليها إلى تكثيف الجهود لتحقيق ذلك الهدف. ولكن لا بديل لإمسك الشعب الأفغاني بزمام أمره وتعزيز الحوار الشامل المؤدي إلى عملية السلام في نهاية المطاف. ويجب على الحكومة والقادة السياسيين تعزيز توافق الآراء ووضع ترتيبات منظمة من شأنها أن تمثل مصالح جميع أبناء الشعب الأفغاني بطريقة فعالة في العمل المشترك مع طالبان. وينبغي ألا تصرف

إلى جانب التسجيل الكامل للناخبين في مقاطعة غزني. رغم ذلك، وبعد الانتخابات البرلمانية المثيرة للجدل إلى حد كبير في العام الماضي، وما أعقب ذلك من إقالة جميع أعضاء اللجنة الانتخابية، فإن المهمة الشاقة التي تنتظر الهيئات الجديدة لإدارة الانتخابات تتمثل في استعادة ثقة الجمهور. وعلى اللجنة أن تثبت أنها قادرة على معالجة المشاكل التي شابت الانتخابات البرلمانية، ودمج الدروس المستفادة في الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة. ويجب أن تشمل هذه التحضيرات إجراءات محسنة لنشر قوائم الناخبين في الوقت المناسب، وتدريب موظفي الانتخابات وزيادة جهود التواصل وتوعية الناخبين، وتشغيل تكنولوجيا الانتخابات في الوقت المناسب.

وتعمل الأمم المتحدة مع اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية على جميع جوانب الأعمال التحضيرية للانتخابات، مع أكثر من ١٧٠ موظفاً محلياً ودولياً. ويشمل ذلك أربعة مفوضين دوليين غير مصوتين، بواقع اثنين للجنة الانتخابية المستقلة واثنين للجنة الشكاوى الانتخابية، ويقدمون الدعم المباشر للجنة في عملهما.

إن المخاطر السياسية كبيرة، والمنافسة على أشدها. ويقع على عاتق جميع الأطراف الفاعلة السياسية، بما في ذلك المرشحين الرئاسيين وأجهزة الأمن والوكالات الحكومية ضمان تكافؤ الفرص في الانتخابات. وأذكر جميع المرشحين ومؤيديهم بمدونة قواعد السلوك التي وقعوا عليها عند تقديم أوراق ترشيحهم. كما أحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وإظهار الاحترام لمؤسسات الدولة، والأهم من ذلك، للجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يعطي أي مرشح مزية غير مستحقة.

وكما أكد أسلافي في هذا المحفل قبل الانتخابات السابقة، يجب أن يحظى جميع المرشحين بالوصول إلى موارد الدولة على قدم المساواة. وبالمثل، يجب على المسؤولين الحكوميين احترام

الأهمية البالغة. وندرك من خبرتنا أن هذا هو السبيل الوحيد والأفضل لضمان اتفاق سلام مستدام. ولا يزال يتعين علينا القيام بالكثير في ذلك الصدد.

وإن للشعب الأفغاني الكثير من المكاسب التي يجنيها من إنهاء النزاع. بيد أنه لا زال يخسر الكثير أيضا. فالمدنيون الأفغان يفقدون حياتهم، في حين يستمر حرمان الأطفال من الالتحاق بالفصول الدراسية، ويحرم الأشخاص من تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية. ففي الربع الأول من هذا العام وحده، قُتل نحو ١ ٨٠٠ من المدنيين الأفغان أو أصيبوا - وهو عدد أقل مما كان عليه في الفترة نفسها سابقا، ولكنه لا يزال كبيرا جدا. وأود أن أشير هنا إلى الاستهداف الصارخ والمتعمد للمدنيين من قبل العناصر المناهضة للحكومة. ويعد ذلك جريمة حرب يجب وقفها. ويساورني القلق أيضا إزاء تزايد الضرر الذي يلحق بالمدنيين من جراء عمليات التفيتيش، وما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. وأكرر التشديد على ضرورة توفر مزيد من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بهذه العمليات.

ومما يسبب القلق بشكل خاص أثر النزاع على الأطفال. فقد تضاعفت الهجمات على المدارس حوالي ثلاث مرات تقريبا بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وأغلقت المزيد من المدارس بسبب انعدام الأمن، ما يحرم نصف مليون طفل تقريبا من ممارسة حقوقهم في التعليم. وستصبح المدارس التي تستخدم لتسجيل الناخبين والاقتراع عرضة للخطر المتزايد في الفترة الانتخابية المقبلة. وأحث جميع العناصر المناهضة للحكومة على ضمان استمرار حماية المدارس والمرافق الصحية المستخدمة خلال الانتخابات من الهجمات، وأن تتخذ الأطراف المتنازعة التدابير اللازمة للحد من أثر النزاع على الأطفال والتعليم.

ولا يمكننا أن ننسى أن ٨٠ في المائة من سكان البلد يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا في ظروف غير آمنة وتتسم بتغير المناخ والحروب. ولا تزال آثار الجفاف في العام

الاستعدادات للانتخابات الرئاسية الانتباه عن ذلك العمل الضروري.

فالسعي إلى السلام يأتي في طليعة عمل الأمم المتحدة في أفغانستان. ونواصل العمل على مجموعة واسعة من المبادرات بهدف المساعدة على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق السلام. ويشمل ذلك دعم المنظمات الشعبية الأفغانية والحوار مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها حركة طالبان، بما يمكن من عقد مناقشات بالنيابة عن المجتمع الدولي. وكما نعلم من خبرتنا، فإن التوصل إلى اتفاق سلام شامل، لا ينفي احتمال خروج تنفيذ عن المسار الصحيح بسبب وجود النزاعات المحلية القابلة للتصعيد. وما برحت البعثة تعمل مع الأهالي لدعم وتعزيز آليات وساطتهم الخاصة التي تمكنهم حل نزاعاتهم. ومن الأمثلة على ذلك حل نزاع استمر على مدى ٥٠ عاما على الموارد المائية بين قبيلتين في نكركهار عن طريق الوساطة المحلية بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واضطلعت المرأة بدور هام في بناء الجسور بين جميع القبائل. فمثل هذه المبادرات هامة للجهود العالمية والإقليمية المماثلة التي تكتسي فيها الميزة النسبية لحياذ الأمم المتحدة أهمية خاصة.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال عملية سلام شاملة يشارك فيها جميع المتضررين من النزاع - بمن في ذلك النساء والشباب والضحايا وأصحاب الأعمال التجارية والزعماء الدينيين - ويتعين على المجتمع الأفغاني مواجهة كثير من المسائل الصعبة في عملية السلام، ولا يزال هناك الكثير على المحك، مثل الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، ودور المرأة، والمسائل المتعلقة بالمساءلة، وكيفية إدماج من حملوا السلاح. والأمم المتحدة على استعداد لدعم الأفغان في تصديدهم لهذه المسائل الأساسية التي تتخلل النسيج الاجتماعي نفسه. والأمم المتحدة ملتزمة أيضا بإعطاء الأولوية لإحراز التقدم في المجالات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ذات

وحياتهما هذا المستوى أبدا من قبل. وفي الوقت نفسه، ازداد الخوف أكثر من ذي قبل من العودة إلى ذلك الوقت الذي كان فيه الأفغان، وخاصة النساء والأقليات، يجرمون من حقوقهم وحررياتهم. وأثارت المحادثات مع حركة طالبان مناقشة عامة بشأن السلام الدائم على الصعيد الوطني. ويتمثل المطلب الشعبي في أنه ينبغي أن تتسق نتائج المحادثات مع حقوق الإنسان ومعايير المجتمع الديمقراطي الحر وقيمه. وأثارت المحادثات شواغل تتعلق بالتزام الأطراف الأفغانية بمواصلة إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا العام، أطلقت لجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان دراسة استقصائية على الصعيد الوطني بشأن المرأة والسلام والأمن لإعطاء مجال للتعبير عن رأي المرأة وتوقعاتها لما سيكون عليه اتفاق السلام المحتمل. وكانت تلك الدراسة التي شملت ٣٠ مقاطعة وجلسات استماع عامة ومجموعات تركيز، ودراسات استقصائية لما يزيد على ٤٠٠ ٣ امرأة جهدا مخلصا لإشراك المرأة في عملية السلام والأمن. وكشفت نتائج الدراسة عن تمتع المرأة الأفغانية بفهم صحيح وواضح لما تتطلع إليه من سلام دائم تستطيع أداء دورها فيه ويمكنها من التعبير عن آرائها وطرح مطالبها على طاولة المحادثات.

وشددت النساء في جميع أنحاء البلد على أهمية الحفاظ على شرعة الحقوق في دستورنا الوطني، وطالبن بعدم المساس بحقوق المرأة وحقوقها الإنسانية والديمقراطية أو إدراجها في جدول الأعمال بوصفها بندا للتفاوض خلال المحادثات السياسية. كما شددت المرأة على الحاجة إلى المساءلة وتحقيق العدالة الاجتماعية ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وقد طالبت بأن تظهر جميع الأطراف إرادة قوية لتحقيق السلام، وأن يقدموا التزامات بمراجعة معايير وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأعربت المرأة الأفغانية عن امتنانها للملاحظات التي أبدتها الممثل الخاص للأمين العام دعما لدور المرأة في تحقيق

الماضي ملموسة إلى اليوم، حيث لا يزال هناك ١٠ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال نسب التشرد الداخلي مرتفعة هذا العام بسبب اندلاع القتال بين طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. وأعرب عن امتناني لجميع الجهات المانحة التي تبرعت بسخاء بالفعل لتمويل برنامج العمل الإنساني هذا العام. ومع ذلك، لا تزال الاستجابة تواجه نقصا في التمويل بنسبة ٢٣ في المائة وأود أن أطلب مرة أخرى دعم المجلس لتعزيز التمويل.

وإن لأفغانستان إمكانات اقتصادية هائلة إلا أنها لا تزال غير مستغلة بسبب النزاع. وقد أحرزت الدولة تقدما في مكافحة الفساد وإجراء الإصلاحات في القطاع العام. وشرع الشركاء الإنمائيون النظر إلى ما وراء الاحتياجات الفورية ويواصلون استكشاف طرائق أخرى للمساعدة الإنمائية في سياق مرحلة ما بعد التسوية. ولكن لن يؤدي ذلك العمل الهام أكله إلا إذا تم التوصل إلى تسوية. ولا يزال الطريق إلى السلام طويلا، ولكنني ما زلت متفائلة، مع الحذر إلى حد ما، بأننا نسير في الاتجاه الصحيح بتقديم الدعم الموحد لملكية أفغانستان الكاملة لعملية السلام.

الرئيس: أشكر السيد ياماموتو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سمر.

السيدة سمر (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن مرة أخرى بشأن أفغانستان. وأود أن أشكر المجلس على دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان في أفغانستان. وأتقدم بالشكر أيضا إلى ألمانيا وغيرها من الأعضاء الذين يسروا عقد هذه الإحاطة.

وبعد ١٨ عاما من التعاون والدعم المقدم من المجتمع الدولي تفتح أفغانستان الآن صفحة هامة للغاية في تاريخها. ولم يكن يبلغ الأمل والتفاؤل بتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية

في سقوط ضحايا في صفوف المدنيين؛ وفي بعض الحالات، تورطت قوات الأمن الأفغانية وشركائها الدوليين أيضا.

ويجب أن تكون هناك آلية لتخفيف آلام الضحايا وتضميد جراحهم. ونحن بحاجة إلى وجود مؤسسات قوية وتدابير لمنع تكرار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتعد التنمية الاقتصادية أساسية لتيسير السلام على المدى الطويل والحفاظ عليه. ويجب تهيئة الفرص الاقتصادية، ويجب أن تعود بالفائدة على النساء والشباب والفقراء دون تمييز. فرحاء النساء والفقراء ورفاههم من متطلبات تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

كما أن إحراز تقدم في أفغانستان نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة هو أيضا عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار والأمن. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر. ويعد الالتزام والتعاون من جانب جميع المرشحين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن رصد إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومراقبتها وتيسيرها أمرا بالغ الأهمية من أجل شرعية الانتخابات. كما أود أن أدعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة عن طريق الامتناع عن التدخل، وضمان سلامة الناخبين وأمنهم، وتوفير الدعم المالي لبرنامج للتوعية المدنية. ويسرني أن أقول إن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ستقوم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، برصد الحقوق السياسية من خلال إطار حقوق الإنسان. وستواصل اللجنة التحقق من التمتع بالحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل، فضلا عن الرصد الوثيق للمبادئ الأربعة المتمثلة في الحياد، وعدم التدخل، وعدم التخويف، وعدم التمييز.

ويشكل التعذيب انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، ولا ينبغي السماح به تحت أي ظرف، وضد أي شخص أو على يد أي شخص. لقد أنقذت القوات الخاصة الأفغانية مؤخرا عدة مئات من الأسرى لدى حركة طالبان. وتبين التقارير

السلام والأمن في المناسبات المشتركة التي نظمت في هلمند وقندهار وقندوز.

وأود أن أستخدم هذا المحفل اليوم في الدعوة إلى إيجاد التزام شامل ومستمر وإرادة سياسية قوية لتمكين المرأة من مواصلة إحراز التقدم والنجاح. وتحتاج المرأة إلى التغلب على التحديات التي يفرضها مجتمع تقليدي ومحافظ، بالإضافة إلى التمييز المنهجي والتاريخي. وأود أن أطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم الطويل الأجل لتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

إن أفغانستان في حالة نزاع. وقد عانى الشعب، على مدى ٤١ عاما، من حكومة اليسار المتطرف للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان واليمين المتطرف المتمثل في حركة طالبان. وشهد الناس اختفاء أحبائهم ومقتلهم، وتدمير منازلهم. وأجبروا على أن يصبحوا مشردين داخليا ولاجئين. وقد انتهكت الأنظمة حقوقهم وحرياتهم دون أي مساءلة، ودون تحقيق العدالة للضحايا. وقد عانت المرأة والفئات الضعيفة الأخرى أشد المعاناة. ولم يكن للناس دور في اختيار حكومتهم. وبعد سقوط نظام طالبان، شهدنا إحراز قدر من التقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويشمل ذلك التقدم إصلاح القوانين وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتقدم المحرز في مكافحة التعذيب، وإعمال الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الناس.

ومن المؤسف أن استمرار النزاع، وانعدام الأمن، وزيادة مستوى الاعتداءات على المدنيين والأماكن المدنية والمساجد والأقليات الدينية قد أدت إلى ارتفاع أعداد الضحايا في صفوف المدنيين وأعداد المشردين داخليا. فقد بلغ عدد الضحايا في صفوف المدنيين في السنة الماضية ٢١٢ ١١ شخصا، بزيادة ١٩ في المائة. ولا تزال حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هما الجماعتان الرئيسيتان اللتان تسببان

أن حركة طالبان قامت على نحو منهجي بتعذيب المحتجزين والسجناء أو إساءة معاملتهم أو قتلهم. وإنني أدين التعذيب. وإقامة العدل وتغيير التصورات العامة.

وينبغي أن يخضع مرتكبو التعذيب للمساءلة. وعلى الرغم من انخفاض عدد حالات التعذيب في مرافق الاحتجاز التي تديرها الحكومة، لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة وإزاء انعدام المساءلة في هذا الصدد.

ويضطلع المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان بدور هام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز الديمقراطية، ومساءلة الدولة. ويواجهون تحديات هائلة، بما في ذلك فيما يتعلق

بالأمن وتقلص الحيز المتاح لأنشطتهم وبرامجهم. يجب تقديم الدعم المستمر للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما أود أن أحيط المجلس علما بحالة العدالة، والمساءلة، وسيادة القانون، وجهود مكافحة الفساد. على الرغم من حدوث بعض التحسينات، لا تزال الحالة بحاجة إلى الإرادة السياسية والاستثمار وبناء القدرات والتوعية العامة. وقد ثبت أن مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمرا صعبا بالنسبة لما لدينا من آليات

قضائية وطنية. وقد بعث قرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الحالة في أفغانستان بعض الأمل في العام الماضي، على الرغم من تبدد هذا الأمل عندما رفضت الدائرة التمهيدية طلب المدعية العامة بإجراء تحقيق. ويعد إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب أمرا أساسيا لبناء الثقة بين الشعب والدولة، والتي بدورها تعد أمرا ضروريا لتيسير عملية السلام. إن اللجوء إلى القضاء ليس ترفا؛ إنه حق أساسي من حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالمساءلة عن حالات الفساد، فقد أحرز بعض التقدم. وعلى الرغم من النجاح في محاكمة العديد من المسؤولين، إلا أن الشكوك ظلت تخيم على التصور العام فيما يتعلق بالتقدم المحرز؛ وثمة شواغل من أن المحاكمات كانت انتقائية وضد الأشخاص الذين لا يملكون قاعدة سياسية قوية

فقط. ويحدوني الأمل في أن تتخذ المزيد من الإجراءات لتحسين إقامة العدل وتغيير التصورات العامة.

في العام الماضي، أجرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بحثا بشأن التمييز العنصري. وقد شعر أكثر من ٢٠ في المائة من الأفغان أنهم تعرضوا للتمييز. ومن المهم تحسين الإحساس بالعدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي حتى يتسنى لكل شخص أن يشعر بالمساواة وألا يتخلف أي أحد عن الركب - من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ويعد ملايين الأطفال الملتحقين بالمدارس علامة حاسمة من علامات التقدم في البلد. بيد أن العديد من الأطفال لا يزالون يعانون جراء إجبارهم على ترك المدارس وعمالة الأطفال والتعرض لمختلف أنواع الاستغلال. ويبين التحقيق الوطني الذي أجرته اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بشأن عمل الأطفال أنه لم يتحقق شيء يذكر لحماية الأطفال من عمالة الأطفال ومن تعرضهم للعنف والمضايقات. ولا تزال حركة طالبان وتنظيم داعش يستخدمان الأطفال في حالات النزاع ويستهدفان مدارس البنات.

وأود أن أتكلم عن الملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة أو المدمنين على المخدرات في أفغانستان. ففي حين أنهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان، فإنهم يعانون من الإهمال، والافتقار إلى الدعم والضمان الاجتماعي، والتمييز. ويجب أن نعمل من أجل الأعمال الكاملة لحقوقهم. وأود أن أدعو الحكومة إلى تخصيص جزء كاف من الميزانية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة والمدمنين من أجل إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وأخيرا، على الرغم من أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتفق على وقف إطلاق النار لإنهاء معاناة المدنيين، وبينما لا بد من إنهاء الحرب، فإن تضميد جراح ضحايا النزاع وإيلائهم الاهتمام يجب أن يكون إحدى أولويات الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من أجل تجنب استمرار الانتقام والعنف. والمساءلة

السيدة راز (أفغانستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، بصفتكم ممثلاً لدولة الكويت الشقيقة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. ومن دواعي سرورنا حضور السفير يماموتو معنا اليوم، ونود أن نشكره على جهوده المتفانية في أفغانستان بصفتها الممثل الخاص للأمين العام. ويسعدني أن أرى السيدة سيما سمر تقدم إلينا إحاطة إعلامية اليوم. وهي تضطلع بعمل مهم بصفتها رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

تتعقد جلسة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان في لحظة حاسمة، فيما نخطر في المهمة الحساسة المتمثلة في توجيه تنفيذ عمليتين وطنيتين مهمتين، هما الانتخابات ومحادثات السلام، بعناية. ونتمنى إنهاء النزاع المستمر منذ عقود بالتوصل إلى تسوية شاملة، يقبلها جميع الأفغان، وإجراء انتخابات رئاسية لتوطيد وضمان استمرارية الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون في مجتمعنا. وفي هذا المنعطف الحاسم، فإننا واثقون بأنه يمكن تحقيق هذين الهدفين من خلال الدعم الدولي الكافي وبالصبر والالتزام.

أولاً، بشأن جهود السلام، لطالما آمنت حكومة الوحدة الوطنية بأن آفاق السلام لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عملية تحظى بدعم جميع الأفغان وتتوافق آرائهم بشأنها. وقد تعاضم الزخم من أجل السلام بفضل زيادة المشاركة والأنشطة في أفغانستان وخارجها. وفي الشهر الماضي، جمع مجلس اللويا جيرغا الاستشاري للسلام بين ٣٢٠٠ عضو منتخب من جميع أنحاء البلد، بمن فيهم أعضاء في الأحزاب السياسية وشخصيات قبلية ودينية وممثلين للنساء والشباب والمجتمع المدني، لبناء توافق في الآراء وإعداد ولاية لإجراء محادثات سلام مع حركة طالبان. وأدت النساء والشباب دوراً بارزاً في ذلك المجلس، إذ قادت النساء ١٣ لجنة عمل من أصل ٥٠ لجنة وشكلن ٣٠ في المائة من جميع المشاركين.

والعدالة لا تشملان العدالة الجنائية فحسب، بل وإنشاء آلية واقعية لتعزيز المصالحة الدائمة.

وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة تكثيف الجهود الرامية إلى الحفاظ على سلام دائم وحماية معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلد. ومن الضروري إشراك جميع الأقليات العرقية والدينية وجماعات المجتمع المدني - ولا سيما النساء والشباب والضحايا بطريقة مجدية - في وضع خطة سلام من أجل أفغانستان والتفاوض عليها وتنفيذها. ولا ينبغي لأحد أن يشعر بالتهديد أو أن يهشم خارج العملية، ويجب تناول جميع التوقعات والشواغل الواقعية والمشروعة بفعالية. وثمة حاجة إلى الشفافية في عملية السلام من أجل زيادة دعم العامة للعملية وتقليل الشكوك فيما بين المجموعات العرقية المختلفة.

وينبغي لنا أن نتعلم الدروس من النزاع الأفغاني وصفقات السلام على مدى الـ ٤٠ عاماً الماضية، وكذلك من عمليات السلام الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك رفض التضحية بالمساءلة والعدالة من أجل صفقة سياسية قصيرة الأجل. إننا بحاجة إلى التحلي بالصبر وإلى وجود استراتيجية شاملة لبناء السلام. وقد أصدرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريراً في عام ٢٠٠٤ بعنوان "دعوة إلى العدالة"، استناداً إلى المشاورات الوطنية التي جرت بشأن العدالة الانتقالية. وأود أن أطلب دعم الأمم المتحدة في المرحلة التالية من عملية العدالة الانتقالية استجابة لرغبة الشعب في تحقيق السلام والعدالة والمصالحة. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة دون تعزيز حقوق الإنسان وحماتها واحترامها. وهذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأفغان والمجتمع الدولي.

الرئيس: أشكر السيدة سمر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان.

كما يجب ألا ننسى الدور الهام الذي يمكن للمنطقة أن تؤديه في تيسير مفاوضات السلام المباشرة للتوصل إلى اتفاق ناجح. والتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي أمر حيوي بالنسبة لأفغانستان. ولتحقيق ذلك، تتخذ الحكومة خطوات عديدة للتواصل مع المنطقة لزيادة المشاركة وتحقيق توافق الآراء اللازم.

إن التزام الحكومة الأفغانية بالسلام واضح وحقيقي. ويتجلى ذلك في قرار الحكومة بالإفراج عن زهاء ٩٠٠ سجين من حركة طالبان عقب عطلة العيد، تلبية لجزء من مطالب المشاركين في اجتماع المجلس الاستشاري للسلام وبوصف ذلك تدبيراً لبناء الثقة.

ومن المؤسف أن الإجراءات التي اتخذتها حركة طالبان حتى الآن لا تنم حتى عن أبسط درجات الالتزام بالسلام. فمنذ فترة وجيزة، أعلنت حركة طالبان عن حملة هجوم الربيع وشرعت في الهجوم على المدنيين فيما كان ممثلوها يشاركون في مفاوضات سلام. ويتمثل دليل آخر على ذلك في الهجمات الجديدة التي شنت خلال شهر رمضان على الأفغان العاديين والمدنيين والشخصيات الدينية التي كانت تندد بالعنف وتنتشر رسالة السلام في مختلف أنحاء البلد.

كما هاجمت حركة طالبان وقتلت الكثير من العاملين في مجال تقديم المعونات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي. وتفرض طالبان قيوداً على تنقل وأنشطة العديد من منظمات المعونة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتوعدت بمواصلة هجماتها على وكالات تقديم المعونات. وخلال عطلة العيد التي استمرت ثلاثة أيام، قُتل ٣٠ شخصاً على الأقل في ٢٣ هجوماً تقريباً شنتها حركة طالبان في ولايات لوكر وهلمند وبغلان وكابيسا. وللأسف، فإن هذه الهجمات تؤكد مجدداً رغبة الحركة في التلاعب بعرض مخلص يستهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وتمثلت النتائج في اعتماد إعلان لإرساء معايير وخريطة طريق للمحادثات مع حركة طالبان. ودعا الإعلان إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ واحترام قيم جمهورية أفغانستان الإسلامية وجوهرها؛ والحفاظ على المكاسب الديمقراطية والحقوق الدستورية للشعب، لا سيما النساء؛ وبدء محادثات سلام مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان؛ وتعزيز وتوطيد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية؛ واستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛ ووضع جدول زمني واقعي لانسحاب قوات الأمن الدولية على نحو مسؤول؛ وحماية جوهر دستورنا، ولا سيما المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وحقوق الإنسان، والتي تمثل العنصر الأساسي لأفغانستان اليوم وهي مسألة يرغبها الشعب الأفغاني بقوة. ولذلك، ينبغي أن نكفل أن نحافظ نتيجة أي اتفاق محتمل على حقوق المرأة وأن ترسخها وتوسع نطاقها من أجل إحلال سلام دائم ومستدام.

ومن جانبنا، لا نزال على استعداد للمشاركة في محادثات شاملة، تعبر عن آراء الشعب الأفغاني ومواقفه إجمالاً. ونشكر جميع شركائنا الدوليين، من داخل المنطقة وخارجها، على دعم الجهود التي نبذلها لتحقيق سلام دائم ومستدام وكريم. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وغيرها من الشركاء في دعم السلام، بما في ذلك القرار الأخير الذي اتخذته حكومة ألمانيا بالاضطلاع بدور أكثر استباقاً في جهود السلام وفي المساعدة على تيسير المحادثات المباشرة التي نأمل مخلصين أن تجري في القريب العاجل.

إن التدبير الأمثل لإحراز تقدم في النهوض بمفاوضات السلام لا يتمثل في مدى خفض حركة طالبان لمستوى العنف الذي ترتكبه فحسب، بل أن توقف الحركة هذا العنف تماماً من خلال وقف دائم لإطلاق النار واتخاذ قرار بالدخول في محادثات مباشرة مع الحكومة. والحوار بين الأطراف الأفغانية بداية حميدة صوب إجراء المناقشات المباشرة.

ولا تزال حماية المدنيين من الأولويات القصوى لحكومتنا على أعلى المستويات. وقد اتخذنا تدابير مؤسسية لتجنب الأضرار التبعية. وتشمل تلك التدابير التنسيق الوثيق مع القوات الدولية أثناء العمليات الأمنية وتحقيق المساءلة عن الحوادث الناجمة عن الأعمال التي تحيد عن قواعد الاشتباك الموحدة. ونواصل اتخاذ خطوات ملموسة لضمان الحماية المادية للأطفال ورفاههم، بما في ذلك منع أي تجنيد للأطفال في صفوف قواتنا الأمنية من خلال قانوننا الجنائي المنقح، الذي يُجرّم هذه الأنشطة.

إن ظهور نظام سياسي ديمقراطي من خلال عملية ديمقراطية يختارها شعب أفغانستان من أهم إنجازاتنا طوال السنوات الـ ١٨ الماضية. وعندما أستخدم لفظ "نحن"، فإنني لا أشير فقط إلى شعب أفغانستان، بل أتكلم في سياق الجهود والتضحيات الجماعية التي بذلناها جميعا في المجلس. قبل أقل من شهرين، افتتح الرئيس غني برلماننا الجديد، بحضور أعضائه وممثلين عن المجتمع الدولي. واستشرافا للمستقبل، فإن نهج شعبنا نحو المستقبل يشمل توقعاً مؤداه أنه ما من شيء خارج إطار النظام الديمقراطي يمكن أن يحدد مصيرنا السياسي

لذلك، وعلى الرغم من كل التحديات، سنحرص على إجراء انتخابات رئاسية في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونحن ندرك تماما أن هذه المهمة لن تكون سهلة. وفي الوقت نفسه، نحن واثقون من قدرتنا على تحقيق ذلك بنجاح، بدعم من المجتمع الدولي ومن أصدقائنا وحلفائنا. وقد بدأنا بالترتيبات الأمنية والفنية للانتخابات، ونجري مناقشات مع شركائنا الدوليين بشأن مختلف جوانب العملية. ونرحب بتعيين مستشاري الأمم المتحدة الذين سيعملون بصفة مفوضين دوليين في اللجنة الانتخابية المستقلة من أجل تقديم الدعم الفني. ولن ندخر جهدا على الإطلاق لضمان إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية، وشفافة، وشاملة للجميع للوفاء بمطالب شعبنا وتحقيق استقرارنا السياسي.

ونعتقد أن نهجا مزدوج المسار يجمع بين الضغوط والحوافز هو وحده الكفيل بتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق نتيجة ناجحة. فالهجمات تمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وأي درجة من السلبية من أي منا يمكن أن تؤدي إلى فهم خاطئ بأن ذلك دلالة على الضعف وأن تتيح حيزا للحركة لفرض شروط المفاوضات.

وعلى الرغم من تواصل الهجمات، فإن قواتنا الأمنية قد صدت هجوماً ربيع الذي شنته طالبان وحالت دون استيلاء الحركة على أراض. ووفقا لآخر تقرير للجنة الحكومية المشتركة، فإن الحكومة تسيطر على ما بين ٨٥ إلى ٩٠ في المائة من الأراضي المنتجة، بما في ذلك للموارد الطبيعية، والطرق السريعة والهياكل الأساسية الأخرى.

ولمواصلة ردع العناصر المتطرفة، تمكنت قواتنا الأمنية من إثناء وجود طالبان في مقاطعتي ديه ياك وخواجه عمري في ولاية غزني خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتحقيق ذلك، ليس بسبب الروح المهنية والشجاعة التي تحلت بها قواتنا فحسب، بل يُعزى ذلك جزئيا إلى الجهود المستمرة الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن لجعله أكثر عصرية ولزيادة قوته.

وفي الوقت نفسه، وعلى خلفية الهزيمة التي منيت بها في ساحة المعركة، تسعى طالبان إلى تعويض الانتكاسات بتجديد التركيز على مهاجمة الأهداف غير المحصنة، باستخدام المجمعات المدنية كملاحي، مما يتسبب في زيادة عدد الضحايا من المدنيين وبشن حرب نفسية عبر الإرهاب والدمار. ونحن نُوثق أساليب القتال المتغيرة للحركة التي جنحت لاتباع استراتيجية أكثر بشاعة بزرع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وغيرها من المتفجرات في أماكن مدنية، بما في ذلك استهداف المدارس. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك القتال المستمر في مقاطعة باهارك بولاية تخار، حيث تستخدم حركة طالبان منازل المدنيين دروعا وتمنع الناس حتى من مغادرة منازلهم.

أهدافنا الاستراتيجية المتمثلة في أفغانستان سلمية ومستقرة ومزدهرة.

الرئيس: أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تحض جميع المشاركين في جلسات المجلس على الانتهاء من الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة على نحو أجمع.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام تاداميتشي ياما موتو، والسيدة سيما سمر على إحاطتهما الإعلاميتين المتبصرتين، وكذلك أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان على بيانها. ونشكر أيضاً الممثل الخاص ياما موتو، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهما المتواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وسواصل دعم تلك الجهود بحمة.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ياما موتو والتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/493) يبرزان التحديات، بل أيضاً الفرص التي ستواجهها أفغانستان في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة. وألمانيا، بوصفها ثاني أكبر بلد مانح ومساهم بقوات، لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً نحو أفغانستان. وبطبيعة الحال، نتطلع أيضاً إلى تزويد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولاية قوية ووجيزة في أيلول/سبتمبر.

كما قالت الممثلة الخاص ياماموتو، لا يزال الطريق إلى السلام طويلاً. ولكن في الوقت نفسه، فإن الزخم الحالي في عملية السلام لإيجاد تسوية تفاوضية يوفر فرصة يجب اغتنامها. ونحن نشيد بالجهود الشجاعة التي تبذلها الحكومة الأفغانية وبالمبادرات الدولية في ذلك الصدد. من الملح الآن المضي قدماً

تشمل المكاسب التي تحققت في السنوات الـ ١٨ الماضية أيضاً ظهور جيل شاب ديناميكي وملتزم. يتولى هذا الجيل بشكل متزايد مسؤولية مستقبل البلد. وكان الدور المرن للمرأة الأفغانية بوصفها عاملاً في التغيير والتقدم والتحول جزءاً أساسياً من تلك الديناميكية الجديدة. وقد بلغت مساهمات النساء وقيادتهن مستويات جديدة، يعملهن موظفات في الحكومة وفي القطاع الخاص. ولأول مرة، ترأس المرأة اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية كليهما.

من أجل توطيد هذه المكاسب، وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، وإدماج أصوات النساء في خطة السلام والأمن، نتطلع إلى العمل مع مجموعة واسعة من الشركاء من خلال مجموعة أصدقاء نساء أفغانستان هنا في نيويورك، التي نتوق إلى العمل معها قريباً في شراكة مع البعثة الدائمة للمملكة المتحدة. أشكر السفيرة بيرس جزيل الشكر على التزامها بهذه القضية. ونتطلع إلى الاستفادة من دعم المجلس لأنشطة المجموعة.

كذلك بدأت أفغانستان الجديدة تظهر بوصفها حافزاً على التعاون الاقتصادي والإقليمي. ويتجلى ذلك على أفضل نحو في تنفيذ عدة مشاريع إقليمية ضخمة، في إطار مؤتمرنا الإقليمي للتعاون الاقتصادي بقيادة أفغانية بشأن برنامج أفغانستان الذي سيحقق أرباحاً اقتصادية تتجاوز منطقتنا المباشرة، وقلب أفريقيا، عملية آسيا - إسطنبول. ومن خلال زيادة التجارة والاستثمار، والهياكل الأساسية والتنمية، نتحرك في اتجاه النمو المستدام.

في الختام، أود أن أفتبس مما قاله أحد المشاركين في مجلس السلام التشاوري الذي قال "لا أحد يفوز في الحرب كما لا يخسر أحد في السلام". ولذلك، من الحتمي ضمان سلام ملموس ودائم يقبله شعب أفغانستان للتأكد من أن بلدنا سوف يمضي إلى الأمام، لا إلى الوراء. ونقف، مع أصدقائنا وحلفائنا، عند منعطف هام يتيح لنا اتباع نهج جماعي موحد لتحقيق

الإنسان وحقوق المرأة وحرّياتها. ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا مهما في إيصال توقعاته بوضوح في هذا الصدد.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولتفادي حدوث فراغ دستوري، سيكون من المهم إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت المناسب وبطريقة نزيهة وديمقراطية. وفي غاية الأهمية استقاء العبر الصحيحة من الانتخابات البرلمانية في هذا السياق.

لدي تعليقان ختاميان على المسائل التي أثّرت في العروض والإحاطات الإعلامية السابقة.

أولا، لا تزال آثار تغير المناخ تؤثر بشدة بأفغانستان. سواء أكانت ناجمة عن جفاف أم فيضانات لكن، فكلها أعراض لمشكلة أوسع تؤثر علينا جميعا. ولكن في بلد يتعرض لصراع عنيف وفقير، يمكن أن تكون عواقبها أكثر تدميرا وتزيد من تفاقم الحالة الأمنية. في ٤ حزيران/يونيه، شارك نائب وزير الخارجية الأفغاني، زمان، في مؤتمر برلين المعني بالمناخ والأمن، وشدد على الأهمية التي تعلقها أفغانستان على هذه المشكلة.

أخيرا، كما ذكر كل من الممثل الخاص، والممثل الدائم لأفغانستان، ينبغي توسيع نطاق تدابير مكافحة الفساد بما يتماشى مع إطار جنيف للمساءلة المتبادلة ومع ما يلي انتهاء عملية جنيف. لقد أوجز تقرير البعثة الأخير عن مكافحة الفساد في أفغانستان بعض الخطوات التي نرحب بها وكذلك التحديات المتبقية المتعلقة بإنفاذ القانون في هذا الصدد.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السفير تاداميتشي ياماموتو، فضلا عن السيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلاميتين.

في المحادثات بين الأفغان، التي يجب أن تشمل الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، فضلا عن أصحاب المصلحة الأفغان الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك تمثيل كبير للمرأة.

إن ألمانيا على استعداد للمساهمة في هذه الجهود. خلال الأسبوعين الماضيين، بالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين، قامت ألمانيا باستكشاف إمكانيات عقد مؤتمر حوار بين الأفغان في الدوحة بمشاركة قطر. وسيكون الهدف من هذا الحوار تحفيز عملية تفاوض شاملة داخل أفغانستان. وقد تلقينا دعما كبيرا لاقتراحنا من الحكومة الأفغانية، وكذلك من جهات سياسية فاعلة رئيسية أخرى ومن ممثلي المجتمع المدني في أفغانستان. ولا تزال هناك عقبات، ولكننا سنواصل جهودنا. ونحن ممتنون للدعم الذي تقدمه الممثلة الخاصة ياما موتو والدول الأعضاء الموجودة حول هذه الطاولة.

لا يمكن للعملية السياسية في أفغانستان أن تنجح إلا إذا عمل المجتمع الدولي في انسجام وبعث برسالة واضحة إلى الأطراف الأفغانية، بمن فيها حركة طالبان، مفادها أن الوقت قد حان للحدّث عن مستقبل مشترك. وفي النهاية، ما من أحد يستطيع أن يبرم اتفاقا واسعا ومستداما إلا الأفغان أنفسهم. وسيتطلب ذلك الكثير من العمل والوقت والحلول التوفيقية من جميع الأطراف.

سيظل إدماج المرأة بشكل هادف أمرا أساسيا خلال تلك المحادثات. وفي هذا السياق، نرحب بمشاركة المرأة في مجلس اللويا جيرغا البرلمان (البرلمان) ومن خلال عملياتها الاستشارية الخاصة. ونكرر أهمية زيادة المشاركة والقيادة الكاملين والفعالين للمرأة في صنع القرار، بما في ذلك استراتيجيات بناء السلام الشاملة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

إن عملية سلام مستدامة لا بد لها من أن تكفل استمرارية واستقرار مؤسسات الدولة والدستور، فضلا عن حماية حقوق

الأبرياء ويقوض ترسيخ جهود تحقيق الاستقرار التي تشتد الحاجة إليها. ولذلك، من الضروري إجراء انتخابات آمنة وكفالة أن يشارك جميع الأفغان في دفع بلدهم قدماً. ومن شأن ذلك أيضاً أن يكون في مصلحة طالبان. ونؤكد أنه يجب ألا تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة أفغانستان لتهديد الاستقرار الإقليمي. ثالثاً، يجب على الجميع العمل بجد من أجل نجاح عملية السلام. وقد بُذل جهد دولي قوي لدعم السلام في أفغانستان، ولكن السلام لا يمكن أن يتحقق في النهاية إلا إذا أخذ الأفغان جميعاً بزمام تلك الجهود ومارسوا إرادتهم السياسية من أجل أفغانستان موحدة وتنعم بالديمقراطية. وسيطلب ذلك عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها، مع إقامة حوار بين الأطراف الأفغانية.

وتؤكد إندونيسيا على ضرورة مشاركة جميع الأفغان مشاركةً مجديةً، بمن فيهم النساء والشباب. وكلما تمكن مزيد من مختلف شرائح المجتمع الأفغاني من الوقوف صفّاً واحداً لبناء الأمة، زادت حظوظها في أن تنعم بمستقبل موحد ومزدهر وسلمي. وفي هذا الصدد، فإن إندونيسيا ستواصل تقديم دعمها الملموس إلى أفغانستان، بسبل منها برامج بناء القدرات المتعددة الجوانب وبرنامج التدريب، فضلاً عن اجتماعات علماء الدين الذين ينشرون حقيقة أن الإرهاب لا مكان له في الدين. كما أعربت إندونيسيا مجدداً عن استعدادها لاستضافة محادثات مباشرة بين مختلف الأطراف الأفغانية. وسنواصل بذل الجهود لإقامة حوار سلام فيما بين الأفغان.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على مسؤولية كل واحد عن الاضطلاع بدوره على نحو مسؤول وكامل في مساعدة الأفغان على بناء المستقبل الواعد الذي هم جديرون به.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
واسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالممثلة الدائمة لأفغانستان وأشكرها على بيانها.

كما نود أن نثني على كامل فريق بعثة الأمم المتحدة لما يضطلع به من عمل لا غنى عنه يدعم أفغانستان حكومةً وشعباً في سعيها إلى تحقيق التقدم في مجال التنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومن الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية. وكما بيّنت بعثة الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان أن يواكب دعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين تطورات الشعب الأفغاني. وتود إندونيسيا التأكيد على ثلاث نقاط رئيسية رداً على مسائل هامة جداً أثارها مقدماً الإحاطتين الإعلاميتين.

أولاً، ينبغي إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة دون مزيد من التأخير. فالانتخابات الرئاسية في أيلول/سبتمبر ستُجدد أمل الشعب، الذي عليه أن يقرر مستقبله بحرية ونزاهة في لحظة وحدة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأعمال التحضيرية لعملية الانتخابات الرئاسية باتت في صميم أولويات حكومة أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة. ورغم التأخيرات المسجلة، يسرنا افتتاح برلمان جديد، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١. ويتضمن تقرير الأمين العام (S/2019/493) العديد من الإنجازات المشجعة، ومن بينها أن اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية انتخبتا على رأسيهما نساءً. وتشيد إندونيسيا بزيادة مشاركة المرأة مشاركةً مجديةً أكثر في مختلف عمليات بناء الدولة في أفغانستان.

ثانياً، تحسين الأمن والاستقرار في أفغانستان أمر ضروري. وعلى الرغم من تسجيل انخفاض في الحوادث الأمنية مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨، لا تزال الحالة الأمنية هشة. ومن المؤسف أن تعلن حركة طالبان عن شن حملتها الهجومية الربيعية السنوية في خضم عملية السلام الجارية. ولطالما اعتقدت إندونيسيا أن الحل العسكري لم يكن يوماً خياراً لإنهاء النزاع، لأنه لا يفضي إلا إلى المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين

إن مشاركة المجتمع المدني والجماعات النسائية مفيدة بوجه خاص، إذ تكفل أن يكون لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني صوت في عملية سلام شاملة. ونود أن نؤكد مجدداً أن وحدها المشاركة الكاملة والشاملة للجميع تتيح تحقيق سلام مستدام في الأجل الطويل في أفغانستان والمنطقة بأسرها. ونأمل أن تتواصل المحادثات الشاملة للجميع القائمة بين جميع الأطراف المعنية الوطنية ذات الصلة.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها بقلقنا إزاء ارتفاع مستوى العنف والهجمات الإرهابية في أجزاء من أفغانستان، ولا سيما الهجمات العشوائية ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاختيالات. ومن شأن استمرار العنف الذي طال أمده أن يقوض التقدم المحرز بالفعل في المجالين الأمني والسياسي، ولا سيما في أعقاب اللويا جيرغا والفترة السابقة للانتخابات الرئاسية. كما يفاقم العنف من الحالة الإنسانية الهشة أصلاً.

أما القيود المفروضة على سبل وصول المساعدات الإنسانية والهجمات التي تُشن على المرافق الصحية والتعليمية، فهي مثار قلق خاص. إذ تؤثر بصفة خاصة في أشد فئات المجتمع الأفغاني ضعفاً - أي النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا أيضاً جميع الأطراف إلى ضمان حماية النساء والأطفال، ولا سيما من العنف الجنسي والجنساني. ولا يزال وفد بلدي يدين تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، ويدعو إلى الإفراج عنهم وإعادة إدماجهم في المجتمع الأفغاني. وعلى جميع أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، ترحب جنوب أفريقيا بكل أوجه المشاركة الدولية دعماً للتوصل إلى سلام دائم وطويل الأمد في أفغانستان. ومع ذلك، نرى أن جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد ينبغي أن تكون حسنة التنسيق ومكملة للعمليات الأفغانية الجارية من

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نوه بحضور الممثلة الدائمة لأفغانستان.

وتعرب جنوب أفريقيا عن دعمها الكامل للسيد ياماموتو، وتثني على الجهود التي يبذلها رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة، الذين قاموا بدور بالغ الأهمية في دعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن في أفغانستان، وبخاصة عن طريق تعزيز إمكانات الهيئات الانتخابية والمعنية بالرصد في أفغانستان، وقدراتها وروحها المهنية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بافتتاح البرلمان الأفغاني الجديد مؤخرًا.

وخلال هذه الجلسة، أود أن أتناول ثلاث مسائل - أولاً، العملية الانتخابية؛ ثانياً، المبادرات الوطنية والدولية؛ وأخيراً، زيادة العنف في أفغانستان.

إننا نتطلع إلى الانتخابات الرئاسية التي ستجري في أيلول/سبتمبر، ونشجع جميع الأطراف على العمل معاً لكفالة أن تبدأ الانتخابات على النحو المقرر والمنصوص عليه في الدستور الأفغاني. وتؤكد جنوب أفريقيا مجدداً دعمها لعملية الإصلاح الانتخابي في أفغانستان، التي ستضمن أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية، وحسنة التوقيت، وشاملة، ونزيهة وحرّة، وآمنة وشفافة لشعب أفغانستان قاطبة. وإن الانتخابات خطوة ضرورية نحو تحديد ثقة الشعب الأفغاني وتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمبادرات الوطنية والدولية، فإن وفد بلدي يرحب بالجهود التي بذلت مؤخراً لتحقيق المصالحة وإقامة الحوار. وكان اللويا جيرغا، الذي جمع السياسيين وشيوخ القبائل وغيرهم من الشخصيات البارزة بهدف موحّد مفاده إيجاد سبيل نحو الشروع في محادثات سلام مع حركة طالبان، أمراً يبعث على التفاؤل. ويجدون الأمل في أن تفي خطة العمل التي تتضمن ٢٣ نقطة بتطلعات شعب أفغانستان.

مع حركة طالبان بشأن مسألة الوجود العسكري الأجنبي، الذي سيستمر تبعاً للظروف. لقد أوضحت الولايات المتحدة لحركة طالبان أنها مستعدة لخفض عدد قواتها. لكننا لم نتفق على الأرقام أو الجدول الزمني مع حركة طالبان. وسيتم تحديد العدد النهائي للقوات الأجنبية بالاتفاق مع الحكومة التي ستشكل بعد إحلال السلام. وبالتوازي مع مناقشاتنا مع حركة طالبان، فإننا نجري مناقشات مفصلة مع الحكومة الأفغانية. ونحن متسقون تماماً في نهجنا، بما في ذلك بشأن أهمية التزام حركة طالبان بخفض وتيرة أعمال العنف على نحو يفضي إلى إرساء وقف دائم لإطلاق النار. إن الأفغان يطالبون ويستحقون إنهاء أعمال العنف.

وأود أن أشير إلى ما نراه وسيلة للمضي قدماً.

أولاً، تتفق جميع الأطراف على أن وضع اللمسات الأخيرة على التفاهم بين الولايات المتحدة وحركة طالبان بشأن الإرهاب ووجود القوات الأجنبية سيفتح الباب لإجراء حوار ومفاوضات فيما بين الأفغان. ولتحقيق هذه الغاية، نرحب بالتزام ألمانيا إلى جانب قطر، بعقد حوار أفغاني في الدوحة في أوائل شهر تموز/يوليه، سيشكل فرصة للأفغان لإقرار الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات فيما بين الأفغان. وفي الوقت نفسه، تضع الولايات المتحدة الأساس لمفاوضات فيما بين الأفغان ستبدأ في أقرب وقت ممكن. ويتجلى الهدف منها في اتفاق الأفغان على جدول زمني وخريطة طريق سياسية للتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وتنضم الولايات المتحدة إلى البلدان الأخرى في دعم رغبة الأفغان في إحلال السلام الذي يحفظ المكاسب الاجتماعية وفي مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الـ ١٨ الماضية. ونحن نصر، بل يجب علينا جميعاً الإصرار، على تمثيل النساء والأقليات والجماعات الأخرى في تلك المحادثات. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الولايات المتحدة مشاورات مع المنطقة بشأن الكيفية التي يمكنها بها دعم السلام. ويشكل توافق الآراء الثلاثي الذي

أجل التوصل إلى حل دائم. وما زلنا مقتنعين بأن الحل الوحيد الطويل الأجل لهذه الحالة يكون عن طريق عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الأفغان ويتولون زمامها ترمي إلى حل النزاع بالوسائل السلمية والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ياماموتو على الملاحظات التي قدمها اليوم. إذ تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادته، تقديم دعم حيوي إلى أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر السيدة سمر على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات اليوم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق سلام مستدام في أفغانستان يكفل بالأبداً يكون البلد أبداً مجدداً معقلاً للإرهاب العابر للحدود الوطنية. ويعمل الممثل الخاص خليل زاد، في تنسيق وثيق مع الرئيس غني، والرئيس التنفيذي عبد الله وغيرهما من القادة الأفغان، فضلاً عن الممثل الخاص ياماموتو وأعضاء مجلس الأمن. ويتطلع الممثل الخاص خليل زاد إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس قريباً. أود اليوم أن أحيط المجلس علماً بالتقدم الذي أحرز في اتجاه إحلال السلام.

كما يعلم المجلس، توصلت الولايات المتحدة وحركة طالبان في شهر كانون الثاني/يناير إلى اتفاق من حيث المبدأ على ضرورة أن يعالج أي اتفاق سلام شامل أربع قضايا مترابطة، هي مكافحة الإرهاب، ووجود القوات الأجنبية، والحوار فيما بين الأفغان بما يفضي إلى مفاوضات بين الأفغان، وإرساء وقف دائم لإطلاق النار. وفيما يتعلق بالإرهاب، أحرزنا تقدماً وربما نكون قريباً في وضع يتيح لنا الانتهاء من مشروع نص يحدد التزامات طالبان بضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية مرة أخرى للإرهاب الدولي. وبالطبع، علينا أن نضع في اعتبارنا تنفيذ وإنفاذ التزامات مكافحة الإرهاب تلك.

وفي ضوء التقدم المحرز في ضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب الدولي، سيأتي قريباً الوقت لبدء مناقشات

مجلس الأمن المقرر في شهر أيلول/سبتمبر بشأن أفغانستان، والذي ينبغي أن يتضمن لمحة عامة عن مناقشات المجلس المشترك للتنسيق والرصد بشأن مكافحة الفساد، ومساءلة الحكومة والجهود الجارية المبذولة لضمان عدالة ومصداقية الانتخابات.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن السلام يتصدر أولوياتنا. وبفضل جهود العديد من أعضاء مجلس الأمن، أصبح هذا الهدف في متناول اليد. ولن يتم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء، ولن تنتهي عملية السلام إلا عندما يتوصل الأفغان إلى تفاهم شامل بشأن خريطة طريق سياسية لإنهاء الحرب. ونحن ملتزمون بعرض المستجدات مستقبلاً.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سمر والسفيرة راز على إسهاماتهم. ترى بولندا أنه ينبغي أخذ مصالح جميع الأفغان، بمن في ذلك النساء والشباب والأقليات، بعين الاعتبار في قضية عملية السلام. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي للسلام أن يتحقق على حساب التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، خلال السنوات القليلة الماضية.

وستكون الأشهر القادمة أساسية لمعالجة أوجه القصور في العملية الانتخابية والدروس المستفادة من أجل ضمان المصداقية والشفافية والحفاظ على شمولية العملية السياسية للجميع، خلال الاستعدادات للانتخابات الرئاسية. ويجب اتخاذ تدابير قوية من شأنها الحفاظ على سلامة وشفافية ومساءلة ومصداقية الانتخابات، واتخاذها بسرعة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف لحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. ويجب ألا يدمر العنف المرتبط بالنزاع سبل عيش جيل آخر ومنازله وممتلكاته، ويتسبب في تشريد الأسر ويقلص فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من

توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين والمبادئ الصادرة عن مجموعة الولايات المتحدة - أوروبا، خطوات مهمة إلى الأمام.

ولا تدعي الولايات المتحدة احتكار دبلوماسية السلام. ونشكر السفير دجاني واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على تأييد إصدار إعفاء مؤقت من حظر السفر لأفراد بعينهم، وإعفاء محدود من تجميد الأصول لقرن به، من أجل تسهيل المحادثات فيما بين الأفغان. ونحن نشجع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالجزاءات دعماً لإحلال السلام في أفغانستان.

ويظل السلام يشكل أولوية بالنسبة لنا. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التخطيط للانتخابات يجب أن يمضي قدماً بينما نسعى لتحقيق السلام الذي يستحقه الأفغان. لقد أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات في أفغانستان عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ونحث الحكومة الأفغانية ولجنة الانتخابات وجميع أصحاب المصلحة السياسيين على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مصداقية الانتخابات. وتشمل الاستعدادات لذلك، استكمال تسجيل الناخبين، وتنقيح قوائم الناخبين، وطباعة بطاقات الاقتراع وتعيين وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع. وتقدم الولايات المتحدة مساعدة مالية وتقنية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين إلى لجنة الانتخابات وستواصل القيام بذلك.

أخيراً، تعتبر الولايات المتحدة المجلس المشترك للتنسيق والرصد التابع للأمم المتحدة، أداة مهمة للتنسيق بين الحكومة الأفغانية والجهات المانحة. وندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية إلى ضمان احتفاظ المجلس المشترك بعنصره أداء ومساءلة قويين. كما نطلب أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية بإعداد تقرير عن الأداء والمساءلة قبل اجتماع

والجهد الذي يبذله موظفو الأمم المتحدة في جمهورية أفغانستان الإسلامية. ونأمل أن تستمر تقييمات الأمم المتحدة للحالة في البلد في المستقبل على أساس مبدأ الحياد، وتحديد دقيق للتحديات الحالية التي تواجه البلد، وأولها الإرهاب. ومن غير المقبول تجاهل ذلك بصمت أو محاولة تحميل الواقع.

إننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة المستمرة في النشاط الإرهابي، واستمرار وجود تنظيم داعش في أفغانستان وقدرته على الاستمرار حتى بعد الهزائم المختلفة التي مني بها في الشمال، بل على العكس من ذلك فقد عزز صفوفه من خلال تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الفارين من سورية والعراق وأعضاء الجماعات الإرهابية الأخرى، التي يوجد أكثر من ٢٠ منها في أفغانستان. ويمكننا أن نرى أن تنظيم داعش لم يرفض التحلي عن طموحاته التوسعية فحسب، بل ويعمل باستمرار على تحقيقها، بما في ذلك عن طريق إنشاء فروع وخلايا نائمة، بما في ذلك في شمال أفغانستان. وذلك يمثل تهديدا حقيقيا لأمن أصدقائنا في وسط آسيا والمناطق الجنوبية من روسيا. وعلى تلك الخلفية، فإن القرار المتخذ بتوافق الآراء للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، برئاسة إندونيسيا، بشأن تنظيم الدولة (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بإدراج تنظيم الدولة - ولاية خراسان جاء في توقيت حسن. وعلى الرغم من أنه يشكل خطوة هامة، فإنه ليس كافيا في حد ذاته، وينبغي أن تعقبه تدابير عملية في إطار الأمم المتحدة للقضاء على ذلك التهديد الإرهابي. ونحن بطبيعة الحال نشعر ببالغ القلق إزاء الأعمال الإرهابية الرئيسية التي تحدث بانتظام في مختلف المدن في أفغانستان، بما في ذلك في العاصمة. فإلى جانب المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يموت الجنود وأفراد الشرطة كل يوم على أيدي الإرهابيين. إننا نشيد ببطولتهم وشجاعتهم.

الخدمات. لقد سررنا للغاية بسماع إحاطة السيدة سمر بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

إننا نؤيد بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي للدعم الوطيد ونشارك فيها، وهي تهدف إلى توفير المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات ومؤسسات الأمن الأفغانية.

وكما ذكرت وفود أخرى، نعتقد أن مكافحة الفساد يجب أن تستمر ويجب أن تحقق نتائج ملموسة، مما سيساعد على الحفاظ على ثقة الناس في الدولة والمؤسسات الأفغانية وزيادة هذه الثقة. وينطبق الشيء ذاته على حماية حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على مجالات مثل القضاء على العنف ضد المرأة، وحماية الأطفال ومنع التعذيب وسوء المعاملة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد إقرار بولندا بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يخص دعم الشعب الأفغاني. ولا تزال بولندا ملتزمة بدعم الشعب الأفغاني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والشركاء الدوليين في تحقيق أفغانستان ديمقراطية ومكتفية ذاتيا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نحن ممتنون لكم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته وتحليله للعمليات الجارية حاليا في أفغانستان. كما استمعنا بعناية إلى البيانين اللذين أدليتا بهما السيدة راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، والسيدة سمر. ونحن نشاطر تقييمات السفارة واستمعنا باهتمام للسيدة سمر. إننا نتفق مع العديد من الآراء الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/493)، ونود أن نوضح النقاط التالية.

إننا ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونعتقد أن لها دورا مهما في تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة لأفغانستان. ونقدر تقديرا كبيرا العمل

ممكن، بقيادة الأفغان أنفسهم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الجميع - أفغانستان وجيرانها في المنطقة والعالم بأسره - سيربح عندما يعم السلام والاستقرار وتتم المصالحة الوطنية. ونحن على استعداد لمواصلة تعاوننا الكامل في تعزيز عملية المصالحة الوطنية، وذلك الهدف هو ما نسترشد به في الاضطلاع بجهودنا في ذلك المجال. ومن ذلك المنطلق، عقدنا اجتماعاً آخر لصيغة مشاورات موسكو بمشاركة كبيرة من الأطراف المهمة.

إننا نؤيد السياسة التي تجعل عملية السلام المقبلة في أفغانستان شاملة للجميع قدر الإمكان، بمشاركة جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلد، بما في ذلك المعارضة. ونعتقد أن إجراء حوار واسع النطاق أمر أساسي لتحقيق السلام في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نؤيد مواصلة الحوار بين الأطراف الأفغانية الذي بدأ في موسكو في شباط/فبراير، لا سيما وأن الاجتماع قد أظهر اهتماماً ورغبة حقيقيين من جميع الأفغان في تحقيق السلام والمصالحة. ونحن نفترض أن مختلف الجهات الفاعلة الدولية التي قررت عرض جهودها في مجال المصالحة الوطنية في أفغانستان ستتعهد بنفس القواعد وتأخذ في الاعتبار المكاسب التي تحققت بالفعل في صيغة موسكو والحوار الثلاثي بين روسيا والولايات المتحدة والصين. فما نحتاج إليه هو التعاون لا التنافس المصطنع، وذلك ما تريده أفغانستان كذلك.

ونود أن نشير إلى فهم العالم المتزايد لأهمية السياق الإقليمي أيضاً لتسوية أفغانية، والحاجة في ذلك الصدد إلى تسخير إمكانات الهيئات الجارية، ولا سيما منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونود أن نسلط الضوء على الآلية المنشطة لفريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. ويسعدنا أن أفغانستان شاركت بصفتها الرئيس في اجتماع فريق الاتصال في بيشكيك في ربيع هذا العام. ونحن نرى إمكانيات جيدة لتعزيز التعاون بين أفغانستان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. إن الجهود الرامية إلى التوصل

ونركز بشكل خاص على مكافحة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. فلا يزال خطر المخدرات يشكل مشكلة خطيرة للمنطقة وللسلام وأفغانستان نفسها. والإيرادات التي يولدها توفر دعماً مالياً كبيراً للإرهاب. ونعتقد أن من المهم للغاية مواصلة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وكما هو الحال مع أي تهديد عالمي، فإن التغلب على التحديات التي تشكلها المخدرات يتطلب تعاوناً جماعياً واسع النطاق، بما في ذلك من خلال الكيانات المتخصصة. ونظراً لمتزمتين بالمساعدة على التصدي لهذا الخطر على نحو شامل، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين الجهات الأخرى. وكذلك تتماشى خطواتنا العملية مع ذلك النهج، بما في ذلك من خلال سلطات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وسنواصل الإسهام في تدريب شرطة المخدرات من أفغانستان وباكستان وبلدان وسط آسيا بالتعاون مع العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اليابان.

لقد دأبت روسيا على تأييد رغبة الشعب الأفغاني في ترسيخ السلام الدائم في بلده. وتحتفل روسيا وأفغانستان هذا العام بالذكرى المئوية لإقامة علاقتهما الدبلوماسية. يرتبط بلدانا بالفعل بتاريخ غني من الاحترام المتبادل وحسن الجوار والتعاون الذي وضع أساسه في العام ١٩١٩. وكما كان الحال قبل ١٠٠ عام، تدفعنا اليوم الرغبة في مساعدة أفغانستان لتصبح دولة مستقلة وسلمية وخالية من الإرهاب والمخدرات. إننا عازمون على مواصلة العمل مع أصدقائنا الأفغان للقضاء على التهديدات الأمنية، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وتعزيز الهياكل المدنية والأمنية وهياكل مكافحة المخدرات.

ونحن مهتمون اهتماماً مخلصاً بأن نرى عملية المصالحة الوطنية، وما يتبع ذلك من استقرار في البلد، في أقرب وقت

لقد طغت الأحداث المتعلقة بالانتخابات وعملية السلام على الحالة السياسية في أفغانستان. ونرحب، في ذلك الصدد، باختتام الانتخابات البرلمانية، التي مكنت من تدشين برلمان جديد لأول مرة منذ عام ٢٠١١. ونأمل في أن يتم التغلب على عدم الاستقرار الناجم عن مختلف التظلمات والمخالفات التي شوهدت خلال الانتخابات. وسيكون من المهم للغاية ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية ومشروعية وأن يضع جميع أصحاب المصلحة المعنيين نصب أعينهم الدروس المستفادة خلال الانتخابات البرلمانية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يساورنا القلق إزاء الزيادة في عدد ضحايا العمليات الجوية وعمليات التفجير على السواء واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل العناصر المناوئة للحكومة. وكذلك فإن الإعلانات عن العمليات الهجومية من جانب كل من الحكومة وحركة طالبان تثير القلق. ونحث كلا من الحكومة وحركة طالبان على مواصلة اتخاذ مبادرات مثل وقف إطلاق النار من جانب واحد في حزيران/يونيه الماضي، الذي رفع سقف الآمال في تحقيق السلام في أوساط الشعب الأفغاني، فضلا عن مشاورات مجلس اللويا جيرغا بشأن السلام، في نيسان/أبريل، التي أرست الأسس لمبادرات سلام بدون شروط مسبقة ووقف لإطلاق النار واحترام لحقوق الإنسان وحقوق المرأة في المشاركة في عملية السلام وغيرها من المبادرات الإيجابية التي تضع خربة طريق للمفاوضات المقبلة.

إننا نشيد بالمبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في الدعوة إلى حوار بين الأفغان، ونشجع على مواصلة المحادثات التي عقدت في موسكو والدوحة ولندن وواشنطن، دعما لعملية يقودها ويحددها الأفغان. كما نرحب بالاجتماعات المقبلة في إطار هذه العملية والتي من المقرر أن تعقد قريبا في ألمانيا.

لتسوية في أفغانستان، بعد سنوات من الصراع، تتطلب مشاركة وحوارا بناء بين جميع البلدان المجاورة، وينبغي ألا يكون هناك أي استثناء. ونحن نعتقد أنه لا يوجد بديل عن ذلك، إذ أنه من شأن علاقات حسن الجوار والتعاقد والتعاون وحدها أن تمكن من حل مشاكل أفغانستان الحادة اليوم. وسيكون من الحيوي كفالة تواءم الجهود الدولية والإقليمية.

إن البحث عن السلام في أفغانستان يتطلب صبرا استراتيجيا لضمان أن تعمل صيغة التسوية النهائية، المصممة لتؤدي إلى التوصل إلى اتفاق شامل، لا على التشجيع على المصالحة الوطنية فيما بين جميع القوى السياسية الوطنية فحسب، بل وعلى توحيدهم بشأن منهاج تعميم لأفغانستان ومعارضة جماعية للكليانات الإرهابية، التي يوجد منها في البلد أكثر من ٢٠، بما في ذلك تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة. ونحن على ثقة من أن الأفغان سيتمكنون بمجرد أن يتحدوا من وضع حد لذلك التهديد ومن وضع البلد على طريق التنمية المستدامة، الذي يتعين أن تكون أساس الازدهار لجميع مواطنيها، بمن فيهم النساء، فضلا عن تعزيز الأسس الديمقراطية للمجتمع الأفغاني.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المعيار الحاسم لجميع مبادرات السلام وللاقتحانات المزمع إجراؤها في أيلول/سبتمبر يجب أن يكون هدف توحيد البلد بأكمله وجميع الأفغان من دون استثناء. فبدون ذلك، لن يزيد النزاع إلا تفاقمًا. وتتمثل المهمة في الحفاظ على أفغانستان متحدة وغير قابلة للتجزئة يسود فيها التسامح وتعايش فيها جماعاتها العرقية العديدة في سلام ووثام. وإننا مستعدون على أساس تلك المبادئ، وتلك المبادئ وحدها، للتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

السيدة باتيستيا دياز (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نشكر الممثل الخاص ياماموتو، والسيدة سمر على إحاطتهما القيمتين ونرحب بسفيرة أفغانستان في هذه المناقشة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو، والسيدة سيما سمر، والسفيرة أديلا راز على إحاطتهم الإعلامية المستنيرة للغاية وتفانيهم في أدوارهم في تعزيز السلام وفي الحقوق واحترام حريات جميع الرجال والنساء الأفغان.

وفرنسا تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أقدم ثلاث ملاحظات.

إن الحاجة الملحة الأساسية والعاجلة هي مضاعفة الجهود لحماية المدنيين، بما في ذلك موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وعدد الخسائر في الأرواح، وإن كان قد انخفض انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي، يشكل مصدر قلق خاص. وعدد الوفيات في عام ٢٠١٨ قد بلغ ١١ ٠٠٠ شخص لتسجل أفغانستان أكبر عدد من الضحايا المدنيين في أي بلد متأثر بالصراع. وزاد عدد الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة بأكثر من ١٥٠ في المائة في سنة واحدة، وتستهدف المدارس أيضاً. وهذا أمر غير مقبول. ومن الضروري أن تحترم جميع أطراف النزاع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وفرنسا ترحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدعم السلطات الأفغانية للحد من عدد الإصابات في صفوف المدنيين والتقليل إلى أدنى حد من أثر العمليات على المدنيين وبنيتهم الأساسية.

وترحب فرنسا بالقوانين وخطط العمل المعتمدة لحماية الأطفال، التي يجب أن تنفذ بالكامل وأن توفر الحماية من الانتهاكات الجسيمة الستة. ويجب أن يكون هذا هو الحال على نطاق أوسع فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بحماية النساء والأطفال من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرات السلطة القضائية في هذا الصدد.

نود أيضاً أن ننوه بالتقدم المحرز في تعزيز مستوى مشاركة المرأة في عملية السلام، لا سيما عقد المؤتمر الوطني للمرأة الأفغانية من أجل السلام، ودرجة مشاركة المرأة في اللويا جيرغا السالفة الذكر. ونود بصفة خاصة التأكيد على عقد لويا جيرغا منفصلة في مقاطعة شيرزاد تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حيث قامت النساء، للمرة الأولى، بدور نشط في عملية مجلس أفغانستان والتي أفضت إلى اعتماد لوائح بشأن توزيع المياه.

وكما أوضح الممثل الدائم لألمانيا، فإن مما يثير القلق أيضاً الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع والكوارث الطبيعية. وفي أفغانستان أكثر من ١٠ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وكثير منهم مثل تيلا، وهي أم لأربعة أطفال وأرملة، تعيش بفضل المساعدة المالية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في الميدان، فضلاً عن أولئك الذين غادروا قراهم نتيجة الصراع والجفاف الشديد.

ونود أيضاً أن نكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء استمرار العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ونحث السلطات الأفغانية على تعزيز التدابير التي تحظر هذه الممارسات وتعاقب عليها، والبدء في إجراء تحقيقات في مثل هذه الحالات، بما في ذلك الحالات التي يكون الجناة من الشرطة أو الجيش.

وفي الختام، فإن أفغانستان تمر بمنعطف حرج: فمن جهة، هناك العملية الانتخابية ومفاوضات السلام المستجدة، ومن جهة أخرى، الانسحاب المحتمل للقوات وتدهور الحالة الأمنية.

ويجب أن تبذل كل الجهود كي يتسنى للشعب الأفغاني وضع حد لما تعرض له من العنف وعدم الاستقرار لسنوات. ومن واجبنا دعمه في هذه العملية، التي يجب أن تكون بقيادة أفغانية وأن تتسم بمشاركة جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية، لا سيما النساء والشباب.

ممكنة للسكان في الانتخابات، بما في ذلك مشاركة النساء كمرشحات وناخبات.

وبالنظر إلى ارتفاع مستوى التهديد، بما في ذلك في كابل، سيكون أمن الاقتراع عاملاً حاسماً. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لقوات الأمن الأفغانية التي كانت جهودها خلال الانتخابات التشريعية ملحوظة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى الدور الحيوي للأمم المتحدة في مواصلة دعم أفغانستان. وفي هذا الصدد، أود أن أثنى على العمل الرائع الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة ومختلف وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان في سياق أمني بالغ الصعوبة. ولدى استعراض ولاية البعثة، الذي سنقوم به في القريب العاجل، يجب ألا نغفل عن العمل الحاسم الذي تؤديه يومياً. ولا بد أن يظل المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، متحداً في دعم أفغانستان في مسيرتها نحو السلام والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة من أجل تحقيق سلام دائم في أفغانستان. وأشكر السيدة سيما سمر على إحاطتها الإعلامية وعلى التزامها بتعزيز حقوق المرأة في أفغانستان، والممثل الدائم أفغانستان على بيانها.

وبلجيكا تؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

سأركز في ملاحظاتي على ثلاث نقاط: عملية السلام؛ والانتخابات؛ وأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان. أولاً، فيما يتعلق بعملية السلام، ترحب بلجيكا بتكثيف الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إنهاء الصراع الطويل والمدمر في أفغانستان. ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق للسلام

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2019/493)، يجب أن نلبي الاحتياجات الإنسانية المتزايدة لـ ٦,٣ مليون أفغاني يحتاجون إلى المساعدة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق في جميع أنحاء البلد.

ثانياً، يجب إن تكون أولويتنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، ضمان نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق سلام تفاوضي ودائم في أفغانستان. وأشيد بالعمل الذي يضطلع به العديد من الشركاء، بما في ذلك الولايات المتحدة وقطر وألمانيا، الذين انخرطوا في مناقشات مع طالبان بهدف إقناعها بالدخول في محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية. وفرنسا تدعو طالبان إلى أن تثبت بشكل ملموس وعلى الفور التزامها بالسلام من خلال قبول المحادثات المباشرة مع الحكومة الأفغانية وإعلان وقف إطلاق النار.

وكما ذكر الممثل الخاص، فإن عملية السلام يجب أن تكون شاملة، بقيادة الشعب الأفغاني ومن أجله. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تشارك المرأة مشاركة مباشرة وجادة في محادثات السلام على جميع مستويات صنع القرار. يجب أن يظل صون وتعزيز الإنجازات التي تحققت في مجالات العدالة وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات على رأس الأولويات، لا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق المرأة واحترام الحريات الأساسية على وجه الخصوص، وحريات الرأي والتعبير وحماية الصحفيين. والتضحية بهذه الإنجازات يمكن أن تقوض دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم المالي، للعملية الجارية.

أخيراً، فإن الأولوية الثالثة هي ضمان عقد الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيلول/سبتمبر بسلاسة، والتي يجب أن تكون حرة وشفافة وشاملة. ويجب معالجة نقاط الضعف المحددة في الانتخابات السابقة وتكثيف الأعمال التحضيرية. ويجب أن تواصل اللجنة الانتخابية المستقلة العمل لضمان أوسع مشاركة

بالقلق العميق جراء أثر النزاع المسلح على السكان المدنيين، ولا سيما العدد الكبير من الخسائر البشرية بين المدنيين. وتحت بلجيكا جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واتخاذ خطوات فورية لتجنب الخسائر في الأرواح.

وبالإشارة إلى حالة انتهاك حقوق الطفل بوجه خاص، فإن المجلس يتوقع تقديم التقرير القطري إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في وقت لاحق من هذا العام. ونرفض أيضا استمرار العنف ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويجب على جميع الأطراف المتنازعة أن تمتثل لمعايير الحماية الدولية. ويساورنا القلق أيضا إزاء تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين ممن لهم صلة بالنزاع. فهي تتضمن نحو ثلث من الشهادات ذات الصدية التي تؤكد وجود ممارسات التعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة في التصدي لذلك، وندعوها إلى اتخاذ تدابير أقوى للمساءلة.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لإزالة الألغام، ترحب بلجيكا بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل اتساق معاييرها الوطنية لإزالة مخلفات الأجسام المتفجرة اليدوية الصنع مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي الكامل للشعب الأفغاني، فضلا عن التزامنا القوي بعملية سلام يتولى زمام أمرها وقيادتها الأفغان.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
نشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان،

الدائم إلا من خلال حوار شامل وجامع فيما بين الأفغان. ولتحقيق هذه الغاية، نكرر دعوتنا لطالبان للانخراط في محادثات سلام مباشرة.

وعلى وجه الخصوص، تدعو بلجيكا جميع الأطراف إلى تشجيع المشاركة المجدية والمتساوية للمرأة في جميع مراحل عملية السلام. والسلام الدائم يبدأ بتعيين فريق تفاوضي تمثيلي وشامل. إضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على أن أي اتفاق سلام في المستقبل يجب أن يحافظ على المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت خلال الأعوام الثمانية عشر الماضية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال والأقليات.

إننا ندرك تماما أن بناء السلام عملية طويلة الأجل. ولكي يكون الاتفاق دائما، يجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا في دعمه. وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى تنسيق جهودهم بشكل وثيق من أجل بدء حوار بين الأفغان وتحقيق عملية سلام موجهة أفغانيا وبقيادة أفغانية.

النقطة الثانية تتعلق بالانتخابات الرئاسية المعلن عن إجرائها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتشدد بلجيكا على ضرورة الاستفادة من الانتخابات التي أجريت في العام الماضي. وبالنظر إلى ضيق الجدول الزمني، ندعو جميع الأطراف إلى العمل على استعادة الثقة في العملية الانتخابية.

فالانتخابات مسؤولة مشتركة بين جميع الجهات الفاعلة السياسية. وأشدد على أهمية تهيئة بيئة مواتية لها عن طريق تجنب التدخل السياسي في قرارات الهيئات المختصة بإدارة الانتخابات والمشاركة البناءة فيها حتى يتسنى إجراء انتخابات رئاسية حرة، شفافة وذات مصداقية.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود التعليق عليها بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد استمعنا باهتمام إلى التوصيات التي قدمتها السيدة سمر في هذا الصدد. ويساور بلجيكا الشعور

واتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية والامتناع عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية.

ويرحب وفد بلدي بكل المبادرات والجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لإحراز تقدم في عملية السلام، من قبيل تشكيل مجلس لقيادة السلام وفريق للتفاوض يضم ممثلين عن المعارضة السياسية والمرأة، وعقد المجلس الأعلى للسلام في كابل في ٢٩ نيسان/أبريل، من بين جهود أخرى. ونهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الشامل من خلال المحادثات المباشرة بين الأطراف المعنية، والمحادثات الجامعة والشاملة بين الأفغان بمشاركة بلدان المنطقة. وبالمثل، نؤيد تماما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغية تعزيز السلام والاستقرار في ظل ظروف تتسم بالصعوبة. وكما أشير إليه دائما في هذه القاعة، فإن تعزيز التعاون الإقليمي في جميع المجالات، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية أمر هام للغاية ويعود بالنفع إلى المنطقة بأسرها.

ويجدونا الأمل في أن يحظى التشكيل الجديد للجنة الانتخابيتين - لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية - بتأييد جميع المعنيين والأطراف المهمة. وبعد الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فإن من بين الأولويات ضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٨ أيلول/سبتمبر شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وأحطنا علما بالتقدم المحرز في تحقيق المشاركة الهادفة للمرأة. ونغتتم هذه الفرصة للإشادة بانتخاب امرأتين لتولي رئاسة الهيئتين الانتخابيتين في البلد، فذلك معلم رئيسي. ولا يساورنا أدنى شك في أنهما ستؤديان عملا ممتازا بالدعم الذي تستحقانه. وفي هذا الصدد، يجدونا الأمل في أن تواصل الحكومة تنفيذ سياسات تكفل إزالة أي عقبات مستمرة أمام

والسيدة سيما سمر، على إحاطتيهما وإسهامتهما الشخصية في تحقيق السلام والرخاء في أفغانستان.

وبالرغم من الجهود الجارية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام متفاوض عليه، لا تزال أفغانستان تواجه صعوبات متعددة ومعقدة في مجالات الأمن والاستقرار والتنمية. وما زال المدنيون هم الضحايا الرئيسيون لوطأة عدم الاستقرار والعنف اللذين يؤثران على البلد. وبالرغم من أن تقرير الأمين العام (S/2019/493) يشير إلى انخفاض بنسبة ٢٣ في المائة في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨، فما زلنا نشعر بالقلق لارتفاع عدد الضحايا المدنيين من جراء الهجمات الكبيرة التي يشنها الإرهابيون والقوات المناوئة للحكومة، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة بواسطة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية بالقنابل، على الرغم من انخفاض عدد الأخيرة هذه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويساورنا القلق أيضا من استمرار تجنيد الأطفال واختطافهم وممارسة العنف الجنسي بحقهم، علاوة على استمرار شن الهجمات على المدارس والمؤسسات الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي ذلك السياق، ندين بأشد العبارات، الهجمات المتعمدة طوال شهر رمضان المبارك الذي واصلت فيه العناصر المناوئة للحكومة شن الهجمات المتعمدة على المدنيين. وندين أيضا الهجوم الذي وقع في ٨ أيار/مايو على موظفي المنظمات غير الحكومية في كابل، وقتل أحد علماء الدين في مكان العبادة في ٢٤ أيار/مايو، والحوادث التي وقعت في ٢٧ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه على التوالي، واستهدفت موظفي الخدمة المدنية، وكذلك الهجوم الذي شن في ٢ حزيران/يونيه على الطلاب الشيعة. ونعرب عن تضامننا مع شعب أفغانستان وحكومتها لهذه الخسائر. ونكرر في السياق نفسه، العبارات الواردة في دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني،

جانب حركة طالبان والفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي قد تؤثر سلبا على نسبة الإقبال، على نحو ما تبين خلال الانتخابات البرلمانية. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي وقوات بعثة الدعم الوطيد إلى توخي اليقظة واتخاذ تدابير أمنية وقائية خلال هذه الفترة الانتخابية الحاسمة لمستقبل البلد. كما تحث كوت ديفوار المرشحين على الامتناع عن القيام بأي عمل يمتثل أن يؤدي إلى حدوث توترات يمكن أن تهدد العملية الانتخابية.

ويرحب بلدي بتعيين الرئيس أشرف غني لامرأتين لرئاسة اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية. فمن شأن ذلك تشجيع السلطات الأفغانية على مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات وعملية السلام، وفقا لنتائج المؤتمر الوطني الذي عُقد في كابول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وترحب كوت ديفوار بإنشاء مجلس قيادي للسلام، تتمثل مهمته في المساهمة في استعادة الاستقرار في أفغانستان. وينبغي للمجلس القيادي، إلى جانب مجلس اللويا جيرغا الاستشاري، أن يكونا بمثابة أداتين بالغتي الأهمية كي تُمسك الجهات الوطنية بقوة بزمام العملية الرامية للخروج من الأزمة.

وترحب كوت ديفوار بجميع المبادرات الرامية إلى تيسير الحوار بين الأطراف الأفغانية كافة. كما نود أن نشدد على أهمية أن تدعم البعثة والممثل الخاص للأمين العام إجراء مفاوضات مع حركة طالبان بهدف إشراكها في عملية السلام. ويرحب وفد بلدي أيضا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، السيد زلماي خليل زاد، لإطلاق محادثات سلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان، حيث يشكل الاستخدام الواسع النطاق للأجهزة المتفجرة والعرقلة الممنهجة لإيصال المساعدات الإنسانية في

مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة والسياسية، وأن إشراكها لم يعد أمرا قابلا للتفاوض.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لإحلال السلام والاستقرار الدائمين. وأعرب عن الثناء والدعم المستحقين للدور الهام الذي يؤديه موظفو بعثة الأمم المتحدة، وخاصة السيد ياماموتو، على تفانيه في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة، ويتوجه بالشكر إلى السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الشاملة بشأن أنشطة البعثة والتطورات الأخيرة في الوضع السياسي والأمني في ذلك البلد. وتتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة سيما سمر، رئيسة لجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

وينوه وفد بلدي، مع الشعور بالارتياح، بإتمام إجراءات التحقق من سيرة المرشحين من قبل لجنة الانتخابات المستقلة، قبل ثلاثة أشهر تقريبا من عقد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان. ونشجع اللجنة الانتخابية المستقلة على أن تواصل عملها الدؤوب في تسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية، بغية تنظيم الانتخابات المقررة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وتكثيف جهودها الرامية لتوعية الناخبين والعناصر السياسية الفاعلة بالتعليمات المتعلقة باستخدام الضمانات التي تتيحها آلات التصويت وتجنّب الأعطال التي لوحظت خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ويرى وفد بلدي أنه يجب تعزيز التقدم المحرز من خلال التزام جميع أصحاب المصلحة بتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية حتى تكون حرة وشفافة وذات مصداقية. وتلاحظ كوت ديفوار بقلق استمرار التهديدات والهجمات المميتة من

تتمنى الصين أفغانستان على الذكرى المئوية لاستقلالها، وتتمنى للبلد أن يحقق الاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن، والسلام الدائم في المستقبل.

إن الحالة في أفغانستان تمر الآن بمرحلة حرجة. فثمة تشابك بين الانتخابات العامة وعملية السلام والمصالحة. وتشكل الحالة الأمنية في البلد مصدر قلق، ولا تزال الحالة الإنسانية فيه صعبة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بجدية بالتزامه بمواصلة دعمه القوي لأفغانستان.

وعلينا، أولاً، أن ندعم أفغانستان في إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح وفي أجواء آمنة في أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل في أن تستفيد المؤسسات الانتخابية من الخبرات والدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام الماضي وأن تستعد بشكل منظم للانتخابات المقبلة. ويجب أن تقدم بعثة الأمم المتحدة دعماً قوياً في هذا الصدد. ونأمل أن تخطط قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسبقاً لترتيبات انتشارها لكفالة تحقيق الأمن والاستقرار خلال الفترة الانتخابية. وينبغي لجميع الأحزاب السياسية في أفغانستان أن تعزز التعاون وأن تسوي خلافاتها المتعلقة بالانتخابات عن طريق الحوار.

ثانياً، ينبغي أن ندعم القيام بعملية مصالحة يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها. وفي الآونة الأخيرة، بذل المجتمع الدولي وبلدان المنطقة جهوداً من أجل الدعوة بنشاط إلى الحوار المباشر بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان. كما أسفرت مشاورات مجلس اللويا جيرغا عن نتائج إيجابية. وندعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى العمل من أجل زيادة الفائدة التي تعود على البلد وشعبه، وإلى اغتنام هذه الفرصة الهامة لتحقيق المصالحة السياسية. ونأمل أن تدعم البعثة الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الحوار السياسي وتشجيع حركة طالبان على العودة فوراً إلى طاولة المفاوضات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضغط من أجل إجراء حوار بين الأطراف الأفغانية في أقرب وقت ممكن.

الولايات الواقعة تحت سيطرة حركة طالبان تحديين حقيقيين. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها إلى السكان المتضررين، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة ما يقدمه لأفغانستان من دعم مالي في المجال الإنساني.

ويتطلب تعقد التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه أفغانستان، بما في ذلك مكافحة الفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات، اهتماماً متواصلاً من جانب المجتمع الدولي ودعم كبيراً للحكومة الأفغانية. وتدعو كوت ديفوار أيضاً إلى استمرار وجود قوات بعثة الدعم الوطيد، وإلى الوفاء بتعهدات تمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٤.

إن التطورات الأخيرة في الحالة في أفغانستان تعطينا سبباً للاعتقاد بأن عدم الاستقرار السياسي والأمني ليس أمراً حتمياً، وأن بالإمكان إحلال السلام في البلد. وسيكون ذلك نتيجة لإرادة الأفغان أنفسهم في كتابة صفحة جديدة من السلام والرخاء في تاريخهم.

في الختام، يود بلدي أن يعرب عن دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وموظفو بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية وجميع الشركاء العاملين من أجل استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد ما زاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الإعلامية، وأن أعرب عن تقديرنا لجهوده وجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والشكر موصول للسفيرة راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، والسيدة سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، على بيانهما.

الرئيس الأفغاني غني. وقد دأبت الدول الأعضاء في المنظمة على تأييد الجهود التي تبذلها حكومة وشعب أفغانستان لإعادة بناء السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية المستقرة. وأكدت من جديد استعدادها لأن تدعم، على الصعيد الثنائي وفي إطار فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي وأفغانستان، عملية مصالحة سياسية يقودها الأفغان وبمسكون بزمامها.

وخلال مؤتمر قمة المنظمة، اجتمع الرئيس الصيني شي جين بينغ مع الرئيس غني. وتبادل رئيسا الدولتين الآراء بشكل متعمق ومكثف بشأن مسائل من قبيل عملية المصالحة وتطورات "مبادرة الحزام والطريق" والتعاون في مكافحة الإرهاب، وتوصلا إلى العديد من الاتفاقات الهامة. فالصين وأفغانستان صديقان قديمان وجاران قريبان وشريكان استراتيجيان. وما فتئت الصين تؤيد عملية المصالحة الأفغانية وستواصل استخدام قنوات مثل فريق الاتصال المشترك بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان، والحوار بين وزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان، والمشاورات بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن أفغانستان لتعزيز السلام وتشجيع الحوار بشكل نشط لمساعدة الشعب الأفغاني في إجراء حوار بين الأطراف الأفغانية.

وتدعم الصين بنشاط إعادة إعمار أفغانستان واندماجها في التنمية الاقتصادية الإقليمية. وخلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل، عُقد منتدى القمة الثاني لمبادرة الحزام والطريق للتعاون الدولي بنجاح في بيجين. وأرسلت الحكومة الأفغانية وفدا إلى المنتدى. وفي السنوات الأخيرة، دأبت الصين وأفغانستان على زيادة تعاونهما في إطار مبادرة الحزام والطريق وحققنا نتائج مثمرة.

والصين ستواصل العمل مع أفغانستان لمواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بين البلدين لنعزز معا مبادرة الحزام والطريق ونهض بالتعاون الموجه نحو تحقيق النتائج في جميع القطاعات.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي دعم أفغانستان في بناء قدراتها على مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار. وفي الآونة الأخيرة، انخفض عدد الضحايا المدنيين بسبب النزاع في أفغانستان بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. بيد أن عدد الوفيات بين المدنيين التي تُعزى إلى الغارات الجوية وعمليات التفيتش قد ازداد فيما لا تزال الجماعات الإرهابية نشطة.

وتوصلت الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة مؤخرا إلى توافق آراء ثلاثي بشأن عملية السلام في أفغانستان، يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بصورة منظمة ومسؤولة. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة مساعدة أفغانستان على تعزيز قدراتها الأمنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق والتعاون من أجل دعم أفغانستان في جهودها لمكافحة الإرهاب للتصدي بفعالية للإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من التهديدات.

رابعا، يجب أن نساعد بشكل فعال في تحسين الحالة الإنسانية في أفغانستان. فقد أدت النزاعات والكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة إلى زيادة كبيرة في عدد النازحين الجدد في أفغانستان، في حين لا يزال ملايين الأفغان المتضررين من الجفاف بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي للبعثة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان لمساعدة الشعب والحكومة الأفغانيين في القضاء على الفقر وتحسين سبل عيش الناس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتعهدات التي قطعها المتعلقة بالمساعدة وأن يساعد سكان أفغانستان المتضررين بشدة من الكوارث الطبيعية وأن يُحسن الحالة الإنسانية للاجئين الأفغان في البلدان المجاورة وأن يدعم عودتهم إلى وطنهم في موعد قريب.

خلال الفترة من ١٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه، عُقد الاجتماع التاسع عشر لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في بيشكيك، عاصمة جمهورية قيرغيزستان. وحضر الاجتماع

ونود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الأمنية الهشة. لقد وصل عدد القتلى الذين قضاوا بسبب الغارات الجوية التي شنتها القوات المرتبطة بالحكومة إلى مستويات قياسية، الأمر الذي يضاعف من الألم الناجم عن استمرار الهجمات الإرهابية العشوائية على المدنيين. ونشعر بالقلق بصفة خاصة من وجود المقاتلين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان الذين، بالنظر إلى صلتهم بالاجتار بالمخدرات، يمثلون مثالا آخر على الصلة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما يمكن أن يصنف على أنه تهديد إقليمي. ونرى أن من الضروري تكثيف الجهود الدولية لمكافحة هذه الآفات، بالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا بد كذلك أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها بموجب القانون الإنساني وحماية المدنيين. ونؤكد أيضا على أهمية العدالة الانتقالية والمساءلة في عملية السلام الحالية، على النحو الذي أكدته السيدة سمر. إن الأفعال البغيضة التي تقتربها الجماعات الإجرامية يجب ألا تفلت من العقاب أو نسمح بالتغاضي عنها.

وعلى صعيد آخر، تشي بيرو على التقدم الذي أحرزته مؤخرا الحكومة في مكافحة الفساد، وكذلك الإصلاحات في قطاع العدالة والتقدم المحرز في مجال تمكين المرأة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات المتخذة لتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان وانتخاب امرأتين لرئاسة أهم هيئتين انتخابيتين في أفغانستان. ونحن على ثقة بأن مشاركة المرأة، إلى جانب الشباب، في الحياة السياسية للبلد ستسهم في تعزيز قدرات أفغانستان في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام والحفاظ على السلام وترسيخ الديمقراطية الحيوي في المجتمع الأفغاني.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص تاداميتشي ياماموتو، وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهم الذي ندعمه دعما كاملا.

وختاما، إن الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي قاطبة على الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في أفغانستان.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سمر والممثلة الدائمة لأفغانستان على إحاطتهم الإعلامية القيمة.

ما برحت بيرو تتابع عن كثب الحالة في أفغانستان، ولا سيما عملية السلام، التي يمكن أن تشكل مستقبل البلد في الأجلين المتوسط والطويل، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية. وعليه، فإننا نعتبر أن من الأهمية بمكان تسوية الأزمة الحالية في إطار الحوار فيما بين الأطراف الأفغانية والقيادة الأفغانية. ونؤيد عقد المفاوضات المباشرة بين حركة طالبان وممثلي الحكومة. وكما ذكرنا الممثل الخاص، فلا بديل عن الشعب الأفغاني.

وفي هذا السياق، نعتبر أن عقد اجتماع لمجلس اللويا جيرغا للسلام مؤخرا في كابول خطوة مهمة أخرى، مكنت من جمع ٣٠٠٠ ممثل من جميع أرجاء البلد، بمن في ذلك زعماء القبائل وبمشاركة عدد كبير من النساء وهو أمر جدير بالثناء. وتبين نتائجه تطلعات الشعب الأفغاني وتشكل إطار العمل القائم على توافق الآراء الذي يهدف إلى تحقيق السلام المستدام، واستعادة سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ومواصلة الإصلاحات التي أجريت حتى الآن.

ومن الأهمية بمكان أن تعقد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر المقبل في روح من الحوار والتسامح والاحترام المتبادل. وكما أوضح السيد ياماموتو، إنها مسؤولية مشتركة. وبالنظر إلى الصعوبات الفنية والأمنية الحالية، يجب أن نتجنب المزيد من الانتكاسات الناجمة عن الدوافع السياسية أو الأعمال التي تلقي ظلالة من الشك على شرعية العملية الانتخابية.

مستقبل بلدهم. وهذا، بطبيعة الحال، سيتطلب الدعم الكامل من المنطقة وكذلك من المجتمع الدولي. وعليه، فإنني أأمل أن نبقي متحدين في الدعوة إلى مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية دون تأخير والمشاركة التامة من طرفي النزاع والحكومة الشرعية لأفغانستان بوجه خاص.

وأود أن أكرر ما قاله الممثل الخاص للأمين العام بشأن دعوة الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لتشجيع الطالبان لا على إظهار القيادة والتبصر اللازمين للمشاركة في المحادثات فحسب، بل على اتخاذ الخطوات العملية المطلوبة بلا شك على طريق السلام.

لقد تكلمنا قليلا عن مشاركة المرأة. هناك الكثير من الأدلة على مدى أهمية هذا الأمر، ومع تقدم الجهود الجارية، نشجع مشاركة المرأة في جميع المحافل، سواء كانت تشمل المفاوضات المحلية أو على مستوى الدولة في كابول.

وفيما يتعلق بالانتخابات، وكما أبرز العديد من المتكلمين الآخرين اليوم، تلك الانتخابات حاسمة الأهمية بالنسبة للاستقرار السياسي في المستقبل. ونحن نعلم أن الأجواء تغيرت بالفعل، وقبل ثلاثة أشهر من بدء الانتخابات، لذا أود أن أدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى التصرف بطريقة مسؤولة وبناءة من أجل تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مضاعفة جهودها برئاسة الممثل الخاص لتقديم الدعم والمشورة إلى هيئات إدارة الانتخابات.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أحث اللجنة الانتخابية المستقلة على مواصلة عملها لتحقيق مصداقية الانتخابات وتوقيتها الحسن في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وكما أبرز الممثل الخاص، الفترة الزمنية محدودة، بمعنى إننا نحتاج إلى أن يبذل الجميع الجهود متواصلة. ونرحب بالالتزام بتأمين الانتخابات الذي تمكنت سفيرة أفغانستان من التعهد به اليوم، ونحث قوات الأمن

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بالممثل الخاص للأمين العام مرة أخرى في المجلس ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا زميلتنا ممثلة أفغانستان على إحاطتها الإعلامية. ويسرني بالغ السرور أن أرحب بالسيدة سمر مرة أخرى في المجلس؛ وتعرفت عليها عندما كنت في كابول عامين بعد أن أصبحت أول من قدم إحاطة إعلامية باسم المجتمع المدني عن أفغانستان. وأعتقد أنه من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نستمع لصوت المجتمع المدني القوي جدا، ونشكرها على ما تضطلع به من أعمال بشأن هذه المسألة الحيوية.

لقد أعلنت السفيرة الأفغانية بالفعل عن المبادرة المشتركة التي اضطلعت بها أفغانستان والمملكة المتحدة لإطلاق مجموعة الأصدقاء المعنية بالنساء في أفغانستان. ونحن فخورون للغاية بالمشاركة في هذه المبادرة، لأنها مبادرة مشتركة حميدة للغاية، إذا جاز لي قول ذلك. وستضم المجموعة السفيرات وكبار الشخصيات في الأمم المتحدة للعمل على إبراز وحماية المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية على مدى ١٨ عاما. وهي أيضا أداة جيدة للغاية لتجسيد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة مجدية وعملية ولتعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والحياة العامة.

وكما نعلم جميعا، نتطرق إلى موضوعين رئيسيين في مناقشة اليوم: وهما السلام والانتخابات. ونحن، في المملكة المتحدة، نشاطر أعضاء المجلس الآخرين اهتمامهم في التأكيد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع. والجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة - ولا سيما الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلماي خليل زاد - تحرز تقدما مهما نحو عملية سلام مستدامة. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما جميع الجهود الرامية إلى الاضطلاع بعملية سياسية حقيقية لمنح الأفغان الفرصة ليقرروا

البرلمان تأكيداً على رغبته بالتمسك بحقوقه السياسية. إننا نشد من أزر أبناء الشعب الأفغاني الصديق ونشجعهم على المضي قدماً في استكمال تلك العملية الديمقراطية بعقد الانتخابات الرئاسية خلال العام الحالي. إننا لعلنا ثقة تامة بأن تلك الانتخابات الرئاسية، التي تجري الاستعدادات لها بالشكل المناسب سيكتب لها النجاح لدى انعقادها.

كذلك اتفق تماماً مع من سبقني بالكلام عن أهمية المراحل السياسية الحالية. فالمرحلة الراهنة تتطلب من جميع الحكماء، وقيادات الأحزاب السياسية في أفغانستان تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية من أجل ضمان حياة آمنة وكرامة للمواطنين الأفغان بعد سنين طويلة من الحرب والنزاعات، آمليين في أن تفضي الاستعدادات للانتخابات الرئاسية إلى عقد المزيد من الاجتماعات والمشاورات بين كافة الأحزاب ضمناً، لاختيار المرشح المناسب لرئاسة أفغانستان في المرحلة المقبلة. ويجب علينا في المجلس الاستمرار في تكثيف جهودنا لدعم العملية السياسية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتشجيع على إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر أيلول/سبتمبر.

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني، فنتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة إزاء استمرار عدم استقرار الأوضاع الأمنية في أفغانستان. فعلى الرغم من انخفاض عدد الضحايا المدنيين بالمقارنة مع عدد الضحايا خلال نفس الفترة من العام الماضي نتيجة انحسار العمليات الانتحارية بنسبة ٧٢ في المائة والتي كانت تستهدف المواقع الانتخابية خلال فترة الانتخابات البرلمانية، إلا أن مواصلة العمليات القتالية بين القوات الأمنية الأفغانية والقوات المعادية لها في معظم أرجاء البلاد، كان لها النصيب الأكبر من الحوادث الأمنية. إن هذه الأرقام تؤكد صعوبة المهمة الملقة على عاتق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، لا سيما في ظل استمرار حركة طالبان وتنظيم داعش في شن هجمات إرهابية على سائر القرى واستهداف المدنيين

الأفغانية على بذل قصارى جهدها من أجل تهيئة الظروف لتمكين الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في التصويت بأمان.

وذكر عدد من المتكلمين الخسائر في صفوف المدنيين. وبتشاطر القلق إزاء ارتفاع مستوى الخسائر بين المدنيين، الأمر الذي يؤكد على التكلفة البشرية الغالية للنزاع. يجب على جميع الأطراف اتخاذ تدابير فورية لتجنب قتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وستواصل المملكة المتحدة دعم قوات الأمن الأفغانية في تحسين قدرتها على توفير الأمن للسكان وتنفيذ السياسة الوطنية بشأن تخفيف الخسائر في صفوف المدنيين.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة بدعم حكومة وشعب أفغانستان من أجل تحقيق مستقبل يسوده السلام والازدهار.

الرئيس: أتكلم الآن بصفتي الوطنية.

أود في البداية أن أنضم إلى من سبقوني من الزملاء في الإعراب عن تقديرنا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد ياما موتو، والسيدة سمر. كذلك أشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان على إسهامها معنا في بداية مداولاتنا لهذه الجلسة.

تقدر دولة الكويت أيما تقدير ما تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتقدر الدور الحيوي الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد ياماموتو، والجهود المخلصة التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وتفانيهم في العمل لمؤازرة شعب أفغانستان في ظل الظروف العصيبة التي يشهدها. كذلك نقدر الدور المهم الذي تؤديه هيئات ومؤسسات المجتمع المدني في أفغانستان، ومساهماتها في مجالات مختلفة من قبيل حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

نجدد تهنئتنا لأفغانستان وشعبها الشجاع على انتخابات أول برلمان منذ عام ٢٠١١. لقد واجه الشعب الأفغاني كافة التحديات، وقدم أكبر التضحيات في سبيل اختيار ممثليه في

العزل. نحض جميع أطراف النزاع على ضرورة احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، واتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

إن الحديث عن عملية المصالحة السياسية والأوضاع الأمنية

في أفغانستان يحملنا على الحديث عن الدور الحيوي الإقليمي والدولي المتصل بهاتين المسألتين الأساسيتين. فقد تابعنا بارتياح مواصلة أفغانستان، على كافة المستويات، لعقد اجتماعات ثنائية مع العديد من دول المنطقة من أجل التوصل إلى تفاهات تساهم في تحسين الوضع في أفغانستان في مختلف المجالات، الأمنية والاقتصادية والسياسية. نرحب أيضا بالجهود الدولية في عملية المصالحة السياسية في أفغانستان التي ساهمت فيها العديد من الدول، من خلال ممثلها ومبعوثها. ونذكر هنا على سبيل المثال، الجهود التي يبذلها السيد زلماي خليل زادا، الممثل الخاص للولايات المتحدة لأفغانستان، ولقاءاته المتواصلة، سواء مع أطراف النزاع في أفغانستان، أو اجتماعاته الدولية من أجل الدفع قدما بعملية المصالحة السياسية.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو، والسيدة سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر الممثلة الدائمة لأفغانستان، السفيرة راز، على بيانها. كذلك نشكر الأمين العام على تقريره النير (S/2019/493).

من المهم زيادة مشاركة المجتمع الدولي في تحقيق السلام في أفغانستان. ومن الحيوي اغتنام الزخم الذي تحقق والبناء على إنجازات السنوات الـ ١٨ الماضية. ولن يستمر ذلك ويتعزز إلا من خلال الجهود المشتركة.

طوال العقدين الماضيين، مرت أفغانستان بتحول لم يسبق له مثيل. وتجدر الإشارة بالتحسينات التي طرأت على مجالات الأمن، والديمقراطية، والحكم، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان. إن هذه الإنجازات لم تدخل بعد مرحلة اللاعودة، ولا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها. وكما أشار الأمين العام في تقريره، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة، مع استمرار وقوع عدد كبير من الحوادث. وسيتوقف استقرار أفغانستان، والاستقرار في المنطقة فيما بعد، على تحسن الحالة الأمنية. ولا تزال تركيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني في هذه العملية الانتقالية، بما في ذلك في مجالي الأمن والتنمية.

عند هذا المنعطف الحاسم، ينبغي لأي مسعى لتحقيق السلام أن يصمم بمشاركة ومساهمة فاعلتين من جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. إذ لا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا عن طريق المصالحة الحقيقية. ولا يمكن للشعب الأفغاني أن يضحى

تتابع دولة الكويت مسألة المساعدات الإنسانية والنازحين، إيماننا منها بأهمية الجانب الإنساني لأي قضية كانت. فاستمرار القتال وأعمال العنف بالإضافة إلى عوامل الجفاف والكوارث الطبيعية أدت إلى تشريد أكثر من ١١٠.٠٠٠ شخص في أفغانستان في الفترة ما بين بداية هذا العام وحتى ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٩. ولعل ما يقلقنا بدرجة أكبر هو أن نسبة الأطفال ضمن ذلك العدد بلغت ٥٨ في المائة. ومن المؤسف أن تأتي هذه الأرقام مرتفعة في ظل تصاعد الهجمات على المرافق الصحية والموظفين العاملين في المجال الطبي، واستمرار القيود المفروضة على حملات التطعيم ضد شلل الأطفال.

تؤمن دولة الكويت بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية. نعتقد أن الوقت الحالي يمثل فرصة سانحة ومهمة للتوصل إلى

تؤمن دولة الكويت بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية. نعتقد أن الوقت الحالي يمثل فرصة سانحة ومهمة للتوصل إلى

تؤمن دولة الكويت بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية. نعتقد أن الوقت الحالي يمثل فرصة سانحة ومهمة للتوصل إلى

حركة طالبان بالاقتران مع حماية الديمقراطية والحقوق الفردية، ولا سيما حقوق المرأة. وينبغي أن تنتصر رغبة الشعب الأفغاني في السلام والديمقراطية.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أكرر ما قيل مراراً عديدة في هذه القاعة. إن أي عملية سلام ومصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية أساسية لإحلال السلام الدائم في البلد. وستظل تركيا متضامنة مع الشعب الأفغاني وستواصل الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان، كما فعلت على مدى عقود عديدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالزخم الكبير لتحقيق السلام في أفغانستان. لقد اتخذت حكومة أفغانستان خطوات مهمة ترمي إلى وضع حدّ للنزاع الذي طال أمده. وكان اجتماع مجلس السلام الأخير، برعاية حكومة أفغانستان، فرصة هامة لممثلي المجتمع الأفغاني للتركيز على ما يعنيه السلام بالنسبة لهم. إن كفالة مشاركة الأشخاص من مختلف أنحاء أفغانستان ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للنزاع. ونشجع الحكومة الأفغانية على المثابرة في جهودها الرامية إلى بناء توافق وطني في الآراء بشأن شروط التسوية.

كما ترحب أستراليا بالجهود التي يقودها الممثل الخاص للولايات المتحدة خليل زاد للانخراط في مفاوضات مجدية مع حركة طالبان. وقد كان التقدم المحرز مهماً، ونأمل أن يستمر الزخم الذي تحقق نحو التوصل إلى اتفاق شامل. ومع أن تلك المفاوضات لن تكون بالسهلة قطّ، فإننا نشعر بحجية الأمل لأن حركة طالبان لا تزال ترفض إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية. ولا نعتقد أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة دون هذه المحادثات، وندعو حركة طالبان وغيرها من الأطراف إلى بدء المناقشات على الفور دون شروط مسبقة.

بالإنجازات التي حققها بتكلفة باهظة. فعلى سبيل المثال، تغير مركز المرأة تغيراً جذرياً منذ عام ٢٠٠١. إذ نجد المرأة الأفغانية الآن مصرة عن صواب على الدعوة إلى عملية سلام تحمي مكاسبها. يوجد نحو ٢,٥ مليون تلميذة من أصل ٨ ملايين تلميذ مسجلين في المدارس الأفغانية. ولا ينبغي إهدار جهودنا الرامية إلى تمكين الفتيات والنساء. إن ضمان مشاركة المرأة في الانتخابات ومفاوضات السلام، والمشاركة الشاملة في الحكم، والحكومة سيساعد على الحفاظ على المكاسب التي حققتها حتى الآن.

لا يمكننا تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان إلا بدعم من البلدان المجاورة وبلدان المنطقة الإقليمية. ومن الأساسي الاستمرار في مشاركة المجتمع الدولي البناءة مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتهيئة مناخ يفضي إلى تعاون حقيقي. وقد أظهرت المنطقة في مناسبات مختلفة استعدادها لحل مشاكلها، وتحويل المشاكل المشتركة إلى مجالات ذات منفعة متبادلة. ففي عام ٢٠١١، بدأت عملية قلب آسيا - إسطنبول، وهي منتدى فريد من نوعه يضم جميع البلدان في المنطقة الإقليمية وأصحاب المصلحة الدوليين. ويسرنا أن نستضيف في ٢٥ حزيران/يونيه، في أنقرة، الاجتماع المقبل لكبار المسؤولين في عملية إسطنبول. كذلك فإن زيادة الثقة والتعاون بين باكستان وأفغانستان أمر لا بد منه لاستقرار المنطقة. وكما أعلن الرئيس أردوغان، نحن على استعداد لحشد الجهود من أجل مؤتمر القمة الثلاثي المقبل بين تركيا وأفغانستان وباكستان.

إن إجراء انتخابات شاملة وإدراك عملية سلام تمثيلية حقاً، سيضعنا جميعاً على المحك. وينبغي لنا أن نكفل بأن أي قرار بالانسحاب من البلد يجب ألا يعطي انطباعاً بأن المجتمع الدولي قد فك ارتباطه بالبلد. ولا يمكننا أن نتحمل مغادرة أفغانستان في حالة فراغ في السلطة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا جميعاً أن ندعم جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إحلال السلام مع

بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. إذ أن تحليله يساعدنا جميعا على تقديم دعم أفضل إلى أفغانستان خلال هذه الفترة الحرجة قبيل الانتخابات الرئاسية. وقد كنت محظوظا إذ تلقيت إحاطة أكثر تفصيلا من جانب أعضاء مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، كانت مفيدة للغاية.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لالتزامهم المستمر وما يضطلعون به من عمل في البلد. وأود أن أشكر السيدة سيما سمر على إحاطتها. كما أرحب بسعادة السفيرة عادلة راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان، وأشكرها على مشاطرة آراء حكومتها.

وسأتناول اليوم مسألتين ذات أهمية منذ أمد طويل بالنسبة لكندا: أولا، الانتخابات الرئاسية المقبلة، وثانيا، إشراك المرأة في عملية السلام.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن إجراء انتخابات شفافة ونزيهة في أيلول/سبتمبر أمر أساسي للبناء على المكاسب التي سبق تحقيقها. ونرحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة الانتخابية المستقلة بإجراء انتخابات مجالس الولايات والانتخابات البرلمانية في غزنة من أجل التركيز على الانتخابات الرئاسية. وفضلا عن ذلك، نرحب بحقيقة أن السلطات الانتخابية الأفغانية تطبق الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وخاصة فيما يتعلق باستخدام البيانات البيومترية. وتؤيد كندا استمرار الحكومة الدستورية إلى حين إجراء الانتخابات وتشجع جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس قبل الانتخابات.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نشعر بالقلق إزاء تزايد عدد الهجمات على المدارس الأفغانية نتيجة استخدامها كمراكز اقتراع. إن التعليم ليس

ونشجع الحكومة الأفغانية على مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان أن يتمكن شعب أفغانستان من التصويت بحرية ونزاهة في انتخابات رئاسية ذات مصداقية في ٢٨ أيلول/سبتمبر، دون تهديد بالعنف، وندعو طالبان إلى احترام تلك العملية والمشاركة فيها.

وتعرب أستراليا عن تأييدها الراسخ لتحقيق السلام في أفغانستان، في إطار التزام المجتمع الدولي. وقد سرنا أن نسمع اليوم عن تشكيل مجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، ونتطلع إلى المشاركة في تلك المبادرة الهامة. ونقدر دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ظل القيادة المقتدرة للممثل الخاص ياماموتو، في قيادة جهود الأمم المتحدة في أفغانستان وتنسيقها، ولا نزال ملتزمين بالتحالف الدولي الذي تقوده منظمة حلف شمال الأطلسي وبما يبذله من جهود لدعم الأمن والتنمية في أفغانستان.

ومع أن آفاق السلام واعدة، علينا ألا ننسى ملايين الأفغان الذين ما زالوا يكافحون في مواجهة أزمة إنسانية طال أمدها. وتساعد أستراليا على تلبية طائفة من الاحتياجات، بما فيها المساعدة الغذائية والتغذوية المنقذة للحياة. ونشجع الشركاء في المجال الإنساني على مواصلة البحث عن سبل أفضل للتنسيق من أجل تلبية احتياجات الشعب الأفغاني.

وفي الختام، نحن نعلم أن الأفغان مستعدون للسلام. وأستراليا على استعداد لدعمهم وإننا نتطلع إلى العمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الآخرين للمساعدة على ضمان تسوية سياسية مستدامة والإسهام في وضع خطة العمل الاقتصادية وخطة التنمية لمرحلة ما بعد السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): باديء ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الزاخرة

ومن خلال الدعم الذي نقدمه إلى الشبكة الدولية للعمل المدني، تقدم كندا منحاً إلى المنظمات النسائية من أجل بناء قدرة المرأة على الاضطلاع بدور أكبر في عمليات السلام المحلية والوطنية، وتشكيل دوائر السلام الشبائية والمساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

كما أسهمنا بمبلغ ٨,٤ ملايين دولار في مشروع "صوت المرأة ودورها القيادي" في أفغانستان. وتدعم هذه المبادرة تمكين النساء والفتيات من خلال بناء القدرات والدفاع عن الحقوق وتعزيز الشبكات فيما بين المنظمات المعنية بحقوق المرأة. ويسعدنا أن نسمع عن المبادرة الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية وحكومة المملكة المتحدة، ونتطلع إلى معرفة المزيد عنها.

وفي الوقت نفسه، لا نزال ندرك تماماً أن التحديات التي تواجه المرأة الأفغانية لا تقتصر على الحياة المدنية. فمعدلات العنف ضد المرأة تُعدّ من بين الأعلى في العالم وإنصاف الضحايا لا يزال غير كاف على الإطلاق، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من هذه الممارسة. وتعارض كندا استخدام الوساطة في حالات العنف ضد المرأة، بل تشجع الحكومة على إبداء قدر أكبر من العناية الواجبة في كفالة المساواة بين الجنسين أمام القانون.

وتواصل كندا دعم الجهود التي يقودها الأفغان من أجل إحلال السلام والديمقراطية، وستواصل الدعوة إلى إدماج النساء والفتيات في هذين المسعيين على السواء.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضاً أن أبدأ بشكر الممثل الخاص السيد ياماموتو وصاديقي العزيزة، السيدة سيما سمر، على إحاطتيهما.

لا نزال الحالة في أفغانستان مصدر قلق للمجتمع الدولي. فلا ينفك استمرار النزاع، وعدم الاستقرار، والاضطرابات والاقتصاد

امتيازاً؛ بل هو حق. وينبغي أن تكون المدارس أماكن يتلقى فيها جميع الطلبة، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، العلم ويزدهرون فيها في سلام. وسعيّاً إلى التقليل من الأثر السلبي للانتخابات على التعليم والأطفال إلى أدنى حد، فإننا نحث حكومة أفغانستان على البحث عن أماكن بديلة لمراكز الاقتراع، عند الإمكان. ونشدد على أهمية توفير الأمن للناخبين بوصف ذلك شرطاً مسبقاً لكفالة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة بصورة مأمونة ومجدية. وستكون كلّ من الانتخابات وعملية السلام معيبة إذا لم تشارك المرأة على نحو فعال في كل مرحلة من المراحل.

وهذا يُضفي بي إلى نقطتي الثانية. إن البحث واضح - عندما تشارك المرأة في بناء السلام، ومفاوضات السلام ومبادرات السلام، تكون النتائج أفضل وتدوم لمدة أطول. وكان زهاء ٣٠ في المائة من المشاركين في مجلس اللويا جيرغا الاستشاري للسلام الشهر الماضي من النساء، ومع أنّها خطوة هامة، نحتاج إلى المزيد من العمل لنكفل ألا يُكتفى بسماع صوت المرأة، بل أن يُسعى إليه. إن الاتفاق الذي لا يرسى السلام بين جميع أفراد المجتمع لا يُعدّ اتفاق سلام. ولا بد للرجال أن يقفوا صفّاً واحداً مع النساء من أجل التوصل إلى تسوية تعود بالخير على جميع الأفغان.

والمرأة الأفغانية ليست مستعدة للتضحية بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس على صعيد حقوقها في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية مع حركة طالبان. ومن أجل ضمان أن يُحافظ على حقوق المرأة، والديمقراطية والدستور طوال عملية السلام، بل وأن تشمل النساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق التي تسيطر عليها طالبان، يجب أن تضطلع المرأة بدور جوهري في جميع مفاوضات السلام. ولذلك فإن كندا تعمل مع الشركاء من أجل تزويد المنظمات النسائية بالمهارات التي تحتاجها للتفاوض بفعالية والدفاع عن حقها في الانضمام إلى طاولة المفاوضات.

للإسهام في تحقيق هذا الهدف. وساعدت جهودنا المستمرة في التغلب على الجمود السياسي الذي استمر لمدة عقود منذ عقود منذ بدء حوار السلام.

وقد اعترف على نطاق واسع بإسهامنا في بدء المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في الدوحة، بعد الجولة الأولى في الإمارات العربية المتحدة. وكخطوة تالية، أطلقت باكستان سراح زعيم طالبان الملا عبد الغني برادار بناءً على طلب من شركائنا الدوليين. وخلال الجولات الست من المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، تابعت باكستان العملية عن كثب ودعمت بالكامل جهود السلام هذه، مع الإقرار على أعلى المستويات بالتقدم الذي تم إحرازه.

وستواصل باكستان القيام بأي دور ممكن للمساعدة على تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية يمكنها أن تنهي معاناة الشعب الأفغاني الطويلة. ولن يكون الطريق إلى إحلال السلام سهلاً، حيث لا تزال ثمة عقبات. وأمامنا العديد من التحديات قبل التوصل إلى اتفاق شامل تقبله جميع الأطراف. ونشعر، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، بوجود حاجة ملحة الآن لاتخاذ الخطوة المهمة التالية، المتمثلة في الشروع في حوار داخل أفغانستان. ونحن نحث جميع الأطراف، بما فيها حركة طالبان، على الالتزام بذلك. ونأمل أيضاً أن تتمكن الجولة السابعة من المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، التي من المتوقع أن تبدأ في أوائل الشهر المقبل، من بدء عملية حوار أفغاني حقيقية وشاملة. وقد يؤدي ذلك إلى المرحلة الأكثر حسماً في جهود السلام.

ويشكل التعاون بين باكستان وأفغانستان عنصراً حيوياً في السعي لتحقيق السلام والأمن داخل أفغانستان والمنطقة بأسرها. وتعزيز العلاقات الثنائية يمثل أولوية بالنسبة لحكومتنا. وقد زار وزير خارجية بلدي كابول ثلاث مرات العام الماضي، مما شكل إشارة قوية إلى رغبتنا في العمل عن كثب وبشكل

الحش يفاقم من معاناة الشعب الأفغاني. إنها الرسالة الواردة أيضاً في تقرير الأمين العام (S/2019/493). ونحن نشاطره أسفه بشأن استمرار القتال وما يخلفه من خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين. كما نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتفاقمة.

غير أن ثمة أيضاً بوادر أمل. بعد عقود من الحرب، هناك الآن ما يدعو إلى التفاؤل بحذر بشأن آفاق السلام. إذ أتاحت عدة جولات من المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وطالبان فرصة حقيقية لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام في بلد عانى من النزاع والعنف على مدى أكثر من جيل. وقد توصل المجتمع الدولي منذ أمد بعيد إلى توافق في الآراء مفاده أن السلام القائم على التفاوض هو أفضل أمل، بل في الواقع الأمل الوحيد لتأمين السلام الدائم والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

ولطالما كان ذلك أيضاً موقفاً بلدي الثابت وتوصيته. وقد كررت باكستان على مدار عقدين تقريباً، أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن الحوار يشكل السبيل الوحيد المستدام لإحلال السلام في أفغانستان. وبالتالي فإننا نشعر بالامتنان لأن هذا هو الطريق الذي يتم اتباعه مجدياً الآن.

وباستثناء أفغانستان، لا يوجد بلد آخر غير باكستان عانى أكثر خلال أربعة عقود من الحروب والتدخلات الأجنبية في أفغانستان. ولا يوجد بلد آخر سيستفيد من إحلال السلام في أفغانستان أكثر من باكستان. وفي أول خطاب وجهه رئيس الوزراء عمران خان للأمة بعد انتخابه في العام الماضي، أكد من جديد دعم باكستان لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، وقد قمنا بدور نشط في السعي لتحقيق هذا الهدف.

ولقد استجابت حكومة بلدي بشكل إيجابي لطلب رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب من رئيس الوزراء خان العام الماضي المساعدة في عملية السلام الأفغانية. ولم نكتف بدعوة جميع الأطراف إلى الحد من أعمال العنف، وكذلك الالتزام بوقف إطلاق النار، بل اتخذنا كل الخطوات التي بوسعنا اتخاذها

من خلال الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للولايات المتحدة لإرساء الأسس لمفاوضات السلام، وكذلك الاتجاه نحو المزيد من التعاون الإقليمي، نافذة من الفرص التي يجب اغتنامها. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام بدورهم من أجل تحقيق هذا الهدف، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي، من أجل ضمان أن تصب جميع المبادرات والإسهامات الإيجابية في تحقيق هدف موحد ومتناسك.

ولا تزال التهديدات الأمنية المستمرة تنطوي على تكاليف باهظة للغاية، حيث تستنزف الموارد الثمينة والطاقة بعيداً عن تلبية الاحتياجات العاجلة الأخرى، مثل توطيد المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعرب إيطاليا عن امتنانها العميق لحكومة الوحدة الوطنية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية لما قدمته من تضحيات في الحرب اليومية ضد الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ونحن نقف إلى جانبها ونظل مصممين على دعمنا لتعزيز قدرات القوات، أولاً وقبل كل شيء من خلال إسهامنا في بعثة الدعم الوطني.

ولم تكن احتمالات تحقيق السلام في أفغانستان أبداً ملموسة أكثر مما هي عليه اليوم. وتعرب إيطاليا عن دعمها الكامل لتلك المبادرات الدبلوماسية التي يمكن أن تيسر بشكل ملموس بدء عملية المصالحة في أفغانستان. ومع ذلك فإن حصة الأسد من العمل الذي يجب القيام به من أجل اغتنام هذه الفرصة تكمن في المستوى المحلي. ولا يمكن ضمان تحقيق هذه النتيجة إلا من خلال عملية تشمل مشاركة واسعة وشاملة، مع ملكية وقيادة أفغانية حقيقية.

ويجب تمكين المرأة على وجه الخصوص للقيام بدور نشط في العملية من أجل حماية حقوقها، على النحو المنصوص عليه في الدستور، ولضمان المكاسب المدنية والاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تحققت خلال السنوات الـ ١٧ الماضية. وأرحب بالمبادرة المشتركة بين أفغانستان والمملكة المتحدة لإنشاء مجموعة

هادف مع حكومة الوحدة الوطنية. وبدعوة من رئيس الوزراء عمران خان، سيزور الرئيس أشرف غاني إسلام آباد في وقت لاحق من هذا الشهر.

ونحن على ثقة من أن الزيارة ستوفر زخماً لزيادة تعزيز علاقاتنا الثنائية. والإمكانات المشتركة لباكستان وأفغانستان كبيرة. ويمكن لتوسيع نطاق التجارة والتعاون في مجال الطاقة وتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود التي تم تحديدها بالفعل أن يعززا بشكل كبير السلام والازدهار في المنطقة بأكملها. ونحن ملتزمون بالعمل مع أفغانستان لتعزيز أهدافنا السياسية والاقتصادية المشتركة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بأن الفيلسوف والشاعر الكبير في الشرق، محمد إقبال، الذي تصور باكستان لأول مرة كدولة مستقلة ووصف أفغانستان أيضاً بأنها قلب آسيا، أعلن قبل أكثر من قرن أنه إذا كان هناك عدم استقرار في أفغانستان، فلن تنعم كل آسيا بالاستقرار، في حين أن السلام في أفغانستان سيجلب السلام والازدهار للمنطقة بأسرها. إننا نتطلع اليوم إلى مستقبل تؤدي فيه استعادة السلام في بلدنا المحاور إلى تحقيق الاستقرار والأمن اللذين ظلنا بعيدي المنال في منطقتنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): يسلم تقرير الأمين العام (S/2019/902)، الذي نعرب عن امتناننا له، الضوء على التغيرات السريعة التي نشهدها في أفغانستان. وفي البداية، أود أن أبرز مدى أهمية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. وتشكر إيطاليا الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو وموظفيه لالتزامهم الجدير بالثناء.

ويشكل تحقيق السلام أكبر التحديات العديدة التي تواجه أفغانستان اليوم. وتفتح التطورات الدبلوماسية الأخيرة،

السيد محمدامينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أهنئ الكويت على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديري لعقد مناقشة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد تاداميشي ياماموتو، على جهوده وملاحظاته القيمة، والسيدة سيما سمر على إحاطتها الإعلامية المفصلة وزميلي سفير أفغانستان على بيانها.

وتتمتع طاجيكستان من بين دول المنطقة بعلاقة خاصة مع أفغانستان. وهي علاقة تستند إلى قيمنا التاريخية والروحية والثقافية المشتركة.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية الراهنة في أفغانستان، فإننا جميعا يساورنا شعور مماثل بالعجز الأمني المتنامي في المنطقة وخارجها. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التهديد المستمر للإرهاب الدولي والتطرف الديني والاتجار غير المشروع بالمخدرات. والأمر الذي يقلقنا بشكل خاص هو الأنشطة الدعائية والتخريبية التي يقوم بها ممثلو وأنصار تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان. وتدور أنشطة أنصار ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على خلفية التدفق الكبير للمخدرات والأسلحة والموارد البشرية. ويشكل استمرار تفاقم الحالة السياسية في أفغانستان تهديدا حقيقيا للأمن في المنطقة بأسرها، وسيؤثر على عمل طرق العبور الرئيسية عبر أفغانستان باتجاه وسط آسيا.

ما فتئ المجتمع العالمي يبذل جهودا كبيرة لتخليص أفغانستان من الإرهاب والتطرف ولمساعدتها على إطلاق مرحلة التنمية المستدامة. وتدعم طاجيكستان، في ذلك السياق، تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحل الشامل ومواصلة إعادة إعمار أفغانستان. ومن الضروري دعم حكومة أفغانستان، ولا سيما خلال عقد إعادة إعمار أفغانستان من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤.

جديدة من الأصدقاء بشأن حقوق المرأة، وإيطاليا على استعداد للانضمام إلى المجموعة والإسهام فيها.

ونود أن نؤكد مجددا تقديرنا العميق للالتزام الرئيس غاني بتحقيق السلام والمصالحة، بدءا من عرضه السخي الذي قدمه في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨ للتفاوض مع حركة طالبان بدون شروط مسبقة، الذي جددته في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبرز التصميم على تحقيق السلام أيضا من خلال اللويا جيرغا التشاورية التي عقدت في نهاية شهر نيسان/أبريل.

وستشكل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شهر أيلول/سبتمبر المقبل اختبارا جوهريا لأفغانستان. ويجب أن تكون الصعوبات التنظيمية والإجرائية للانتخابات البرلمانية التي ووجهت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي بمثابة درس يُستخلص من أجل كفاءة جعل الانتخابات الرئاسية المقبلة ذات مصداقية وشفافة. ومن الضروري تنظيمها بدون تأخير أو تقصير. حيث تعتمد مصداقية المؤسسات الأفغانية على ذلك. وندعو جميع المرشحين للرئاسة، من الرئيس الحالي إلى أعضاء المعارضة، للالتزام بنهج مسؤول يضمن حماية تلك المؤسسات.

وينبغي ألا تؤدي أهمية التصويت المرتقب إلى صرف انتباهنا عن السعي إلى تحقيق السلام. وينبغي ألا تغطي الاعتبارات الانتخابية على الحاجة الملحة إلى تعزيز الحوار بين جميع مكونات المجتمع الأفغاني، وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام. وتنضم إيطاليا تماما إلى الدعوة إلى التمييز بين مسار الانتخابات ومسار تحقيق السلام، مع اتباع كل مسار منهما بشكل مستقل عن الآخر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعم بلدي الثابت لجميع الجهود المخلصة الرامية لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

وخلال الأسبوع الماضي، في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، استضافت العاصمة دوشانبي مناسبة هامة أخرى: مؤتمر القمة الخامس المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وأعرب فخامة السيد إمام علي رحمان، رئيس بلدي، متحدثاً في حفل افتتاح مؤتمر القمة، عن القلق إزاء الحالة الصعبة في الجارة أفغانستان ودعا إلى اتخاذ تدابير فعالة وإلى مواصلة تنسيق جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في المؤتمر، في ذلك المجال.

ويتمثل أحد الدروس التي تعلمناها من تاريخ أفغانستان على مدى العقدين الماضيين في أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب والتطرف بالوسائل العسكرية وحدها. ولذلك، فإن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية واندماج أفغانستان في الاقتصاد الإقليمي هما من بين الطرق الكفيلة بالقضاء على أسس الإرهاب وظاهرة التطرف.

في الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم طاجيكستان الطويل الأمد لمبادرات المجتمع العالمي البناء الرامية إلى كفالة السلام المستدام والانتعاش الاقتصادي في أفغانستان، فضلاً عن رغبتها في مواصلة تعزيز التعاون مع حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين في المستقبل. وعلاوة على ذلك، نتمنى لأفغانستان كل النجاح في إجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة وشاملة للجميع في هذا العام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تاداميتشي ياماموتو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى جهوده الدؤوبة بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيدة سيما سمر على إحاطتها وللسفيرة عادلة راز، ممثلة أفغانستان، على إسهاماتها القيمة.

ونرى أنه ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن تلي المساعدة الدولية أبسط احتياجات شعب أفغانستان، متمثلة في التمتع بحياة كريمة والحصول على التعليم وعلى حقوقهم وفي أن يجدوا ضماناً اجتماعياً ووظائف. وينبغي أن تبث هذه المساعدة الأمل في نفوس أبناء شعب أفغانستان وأن تزودهم بقوة بناءة بحيث يصبحوا هم أنفسهم أكثر التزاماً بكفالة السلام والاستقرار والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في بلدهم. وفي رأينا، يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أقوى وأكثر فعالية في إحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد.

وندعم الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى بدء عملية سلام فعالة في أقرب وقت ممكن. ونشدد، في الوقت نفسه، على ضرورة منع الجماعات المعارضة المسلحة من ارتكاب أعمال عنف وقطع صلاتها بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. فعملية السلام عامل أساسي لكفالة استقرار ووحدة أفغانستان في الأجل الطويل. ولا يمكن تحقيق الأمن في أفغانستان والمنطقة ككل من دون القضاء على الإرهاب والتطرف. ويتعين على بلدان المنطقة فرض قيود على تنقل الإرهابيين في أراضيها وتدمير مصادر تمويلهم.

ولمعالجة مسألة مكافحة الإرهاب وتمويله، استضافت طاجيكستان، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، مؤتمراً رفيع المستوى بعنوان "التعاون الدولي والإقليمي على مكافحة الإرهاب وتمويله عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة" في دوشانبي يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو. وقد حضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشارك من ٥٢ بلداً و ٢٩ منظمة دولية وإقليمية، فضلاً عن ممثلي السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وكان الهدف من مؤتمر دوشانبي تشجيع تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وتحديد الطرق الفعالة اللازمة لمواجهة التحديات والتهديدات الراهنة.

مساعدة جديدة بمقدار ٩٦ مليون دولار إلى أفغانستان. ومنذ ذلك الحين، وُزعت هذه المساعدة على مشاريع، من بينها الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة للاجئين ومكافحة الجفاف، فضلا عن مبادرات إزالة الألغام ومكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليابان في آذار/مارس مواد إغاثة لحالات الطوارئ للمساعدة في مواجهة الأضرار التي تسببت فيها الفيضانات. وستواصل اليابان التعاون يدا بيد مع الشعب الأفغاني، بما في ذلك من خلال تلك المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل.

كما أن تعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان والبلدان المجاورة أمر هام. وعندما التقى وزراء خارجية اليابان وبلدان وسط آسيا الخمسة في دوشانبي في أيار/مايو في اجتماع وزاري لحوار دول وسط آسيا بالإضافة إلى اليابان، شاركت أفغانستان أيضا بصفة ضيف. وستظل اليابان ملتزمة تجاه بلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال دعم تعزيز مراقبة الحدود.

أود أن أحتتم بياني بالتشديد على أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان، وتشيد اليابان بالجهود التي يبذلها السيد ياماموتو وفريقه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، على إحاطتهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفيرة أديلا راز، الممثل الدائم لأفغانستان، التي تشاطرت معنا مرئياتها بشأن التطورات الأخيرة في بلدها.

وبكل المقاييس، هذه السنة حاسمة بالنسبة لأفغانستان. وبينما تستعد أفغانستان لعقد انتخاباتها الرئاسية الرابعة في وقت

ترحب اليابان باكتمال إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فضلا عن افتتاح أول برلمان أفغاني منذ عام ٢٠١١. وفي ظل وجود لجنة الانتخابات المستقلة المنتخبة حديثا واستنادا إلى الدروس المستفادة من الانتخابات، من المهم جدا أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة ذات مصداقية حتى يتم قبول نتائجها على نطاق واسع.

وتشيد اليابان بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتحقيق السلام مع حركة طالبان، بما في ذلك عقد اجتماعات مجلس اللويا جيرغا الاستشاري للسلام في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو، علاوة على الأعمال التحضيرية الجارية لاجتماع عملية كابل. فالحوار بين الشعب الأفغاني أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام في أفغانستان. وتأمل اليابان في أن تساعد الجهود التي تبذلها المجموعات المعنية من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك الحوار بين الولايات المتحدة وطالبان والحوار الثلاثي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، في إطلاق حوار ناجح بين الأفغان.

في الوقت نفسه، تعرب اليابان عن بالغ قلقها إزاء استمرار الهجمات الإرهابية في أفغانستان. وتأمل اليابان في أن تضع التطورات الإيجابية في عملية السلام حدا للعنف وأن تؤدي لوقف شامل لإطلاق النار وأن تفضي، في نهاية المطاف، إلى سلام دائم. وستسعى اليابان إلى التعاون مع المجتمع الدولي للنهوض بعملية السلام.

إن مشاركة المرأة في عملية السلام في أفغانستان أمر أساسي. وقد ظلت اليابان تنظم حلقات عمل للنساء في أفغانستان لتعزيز قدرتهن على الرد على العنف الجنساني. وستواصل بذل تلك الجهود.

وستظل اليابان ملتزمة بدعم أفغانستان كي تحقق الاستقرار والاعتماد على النفس. وفي آذار/مارس، أعلنت اليابان عن

الأفغاني. ويجب أن ندرك أن الشعب الأفغاني هو الذي سيتعين عليه تنفيذ هذه الاتفاقات والحفاظ عليها. ينبغي أن تكون الكرامة واستدامة المكاسب التي حققها شعب أفغانستان هي العامل الأساسي في تحديد النتائج الأكثر ملاءمة للبلد وأن تكون قابلة للتنفيذ بطريقة مستدامة وكريمة. إننا نؤيد عملية سلام ومصالحة شاملة يقودها ويملكها ويوجهها الأفغان، والتي تعزز وتحمي الوحدة والسيادة والديمقراطية والشمولية والازدهار في أفغانستان.

ومع رسم معالم الطريق إلى الأمام، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن الجماعات التي تتمتع بالدعم والملاذات الآمنة تقوم بتنفيذ أنشطة العنف والإرهاب عبر الحدود. ولا يمكن السماح لها بالتفاوض من موقع مميز. ولا بد من معالجة مسألة الملاجئ والملاذات الآمنة المتاحة للشبكات الإرهابية من أجل سلام حقيقي ومستدام. ويجب وضع حد للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها طالبان وشبكة حقاني وتنظيم داعش والقاعدة والجماعات المحظورة المنتسبة إليها، مثل جماعة عسكر طيبة وجيش محمد. وتبين التجربة مع الحزب الإسلامي أن التسوية السلمية في إطار نموذج الدستور الحالي ممكنة سياسيا واجتماعيا.

والهند تقيم روابط تاريخية وثقافية وحضارية واقتصادية قديمة مع أفغانستان. ونعمل بشكل وثيق مع شركائنا الأفغان في تنفيذ المشاريع الإنمائية، وسنواصل القيام بذلك. وبناء قدرة أفغانستان على الترابط الفعال - بالنظر إلى كونها بلدا غير ساحلي - يعد عنصرا رئيسيا في شراكتنا. وندرك أن جميع هذه المشاريع يجب أن تحترم سيادة الدولة وسلامة أراضيها، وأن تستند إلى المعايير الدولية المعترف بها عالميا، وإلى الشفافية ومبادئ المسؤولية المالية، والحماية البيئية ومعايير الحفاظ عليها. ومن هذا المنطلق، نشترك في مختلف مشاريع الربط في المنطقة، بما في ذلك مشروع ميناء تشاباهار وممر الشحن الجوي المباشر بين الهند وأفغانستان، الذي تم تشغيله بنجاح.

لاحق من هذا العام، ينبغي ألا تغيب عن بالنا جميعا المكاسب التي حققها الشعب الأفغاني خلال الأعوام الثمانية عشر الماضية. لقد عززوا الديمقراطية في بلدهم، وأنشأوا نظاما دستوريا، ورفعوا مكانة المرأة، ووفروا الحماية لوضع الأقليات والشباب، وبنوا جيشا قويا وقوات أمن قوية، وأقاموا روابط إقليمية أقوى. كما تميزوا في المجال الرياضي، وأصبحوا ضمن النخبة المكونة من ١٠ فرق التي تتنافس على كأس العالم للكريكيت المقامة حاليا. لقد فعل الشعب الأفغاني كل ذلك بينما كان يتصدى للتهديدات التي يمثلها الإرهاب كل يوم. وفي حين قد تكون هناك تصورات لتهديدات الإرهاب العابر للحدود من أفغانستان، فإن الشعب الأفغاني، في الواقع، هو الذي وقع منذ فترة طويلة ضحية الإرهاب العابر للحدود.

وحتى مع استمرار العنف في أفغانستان، فإن مكاسب الشعب الأفغاني واضحة وملموسة. ودعم الحفاظ على تلك الإنجازات وتوطيدها هو الخيار الوحيد المتاح. والانتكاس والعودة للوراء خياران لا يمكن التفكير فيهما. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الإنجازات المؤسسية التي تحققت بشق الأنفس في أفغانستان.

وقد دعا البيان الختامي لمجلس اللويا جيرغا الذي عقده الرئيس غني في ٢٩ نيسان/أبريل، في جملة أمور، إلى وقف إطلاق النار، وإجراء محادثات دون شروط مسبقة، وافتتاح مكتب لحركة طالبان في أفغانستان، وانسحاب للقوات الدولية بطريقة مسؤولة، وتشكيل فريق تفاوض شامل، واستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي، والحفاظ على حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة. وهذه الأحكام، التي وافق عليها الشعب الأفغاني، قديمة العهد وتدعمها عدة بلدان في المنطقة.

والفرص التي أتاحتها الجهود الدولية الأخيرة هي موضع ترحيب. ومع ذلك، نرى أن بعضها قد يكون مدفوعا بشعور بالإلحاح وأجال زمنية ربما لا تكون جوهرية لاحتياجات الشعب

بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان لتعزيز السلام من خلال عرض المحادثات، وتعرب عن دعمها الكامل لمبادراتها السلمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

ومن جهة أخرى، فإن قيرغيزستان مستعدة للإسهام في تطوير عملية السلام في أفغانستان في إطار الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وصيغة موسكو وعملية قلب آسيا - اسطنبول، وعملية كابل وغيرها من المنتديات الدولية. وجمهورية قيرغيزستان مهتمة بأفغانستان المسالمة والمستقرة، وتدعو إلى مزيد من التعاون مع أفغانستان وتطوير التعاون الإقليمي وتدابير بناء الثقة لتسوية الوضع في البلد.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/493)، عقد فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون اجتماعاً في بشكيك في نيسان/أبريل، وتشاركت أفغانستان رئاسته. وناقش المشاركون التعاون مع أفغانستان، فضلاً عن التقدم المحرز في عملية السلام الأفغانية، واستعرضوا مشروع خريطة الطريق إلى مزيد من العمل، الذي أعده فريق الاتصال.

واستضافت بلادي الاجتماع السنوي الثامن لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا وأفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في بشكيك. وهذا الاجتماع نظمته وزارة الخارجية في بلدي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. ونحن مسرورون لمشاركة ممثلين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الاجتماع أيضاً. وخلال الاجتماع أُستعرضت الجهود المشتركة التي تبذلها دول وسط آسيا وأفغانستان للتصدي للتهديدات والتحديات القائمة في المنطقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وفي إطار التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون الفرص الممكنة

لقد عانى شعب أفغانستان طويلاً منذ عام ٢٠٠١. والهند ستستمر في مساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق رغبته في بلد مسالم يمكنه التركيز على التنمية والبناء على المكاسب التي تحققت في مسيرته نحو المزيد من الازدهار وتحقيق إنجازات أعلى. إن إجراء انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية وفي الوقت المقرر لذلك خلال العام الحالي سيساعد في هذا المسعى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة مولدوي سايففا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة سيما سمر على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين عن الحالة الراهنة في أفغانستان. كما أشكر السفيرة أديلا راز على بياحتها.

نشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، ونعرب عن التقدير والدعم الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة، وفقاً للقرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨). ونرحب بإنجازات حكومة الوحدة الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والحوكمة والإصلاحات الاجتماعية، وفي إدارة المرحلة الانتقالية، وكذلك في تنظيم الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨. ونأمل أن تكون الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في أيلول/سبتمبر خطوة أخرى مهمة نحو الديمقراطية في البلاد.

وللأسف، رغم التغييرات الإيجابية التي تحققت، لا يزال الوضع السياسي في أفغانستان غير مستقر. بادئ ذي بدء، فهو يتسم باستمرار أنشطة الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والجماعات المتطرفة والإرهابية الدولية، والاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة والمخدرات. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الحالة في أفغانستان والمنطقة فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب والإرهابيين العائدين من مناطق النزاع. وفي هذا الصدد، ترحب قيرغيزستان

بين الأولويات القصوى في السياسة الخارجية لأوزبكستان. وينبع موقف طشقند المبدئي من اعتقادنا الراسخ بأنه ينبغي أن تكون الحكومة الأفغانية الطرف الرئيسي في أي عملية، وينبغي أن تشمل هذه العملية أيضا جميع القوى السياسية والمجموعات العرقية في البلد. ولا سبيل إلى تسوية سلمية للنزاع الحالي إلا من خلال عملية يمكسك زمام أمرها الأفغان ويتولون قيادتها.

وستواصل أوزبكستان من جانبها تقديم المساعدة إلى أفغانستان لإطلاق هذه العملية. وعلى سبيل اتخاذ خطوة عملية كهذه في ذلك الاتجاه، اجتمع الجانب الأوزبكي في العام الماضي مع ممثلي اللجنة السياسية لحركة طالبان، ومقرها في قطر، في كل من الدوحة وطشقند. وخلال تلك الاجتماعات شدد المشاركون الأوزبكي على أهمية إنفاذ وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه ليشمل عمليات إيصال المساعدات الإنسانية والمشاريع الاقتصادية الكبيرة التي سيتم تنفيذها في البلد. ورحبت حركة طالبان بالجهود التي تبذلها أوزبكستان لتسوية الحالة في أفغانستان.

ونود التشديد على أن أوزبكستان تواصل تنسيق جميع اتصالاتها مع حركة طالبان على نحو وثيق مع حكومة أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، فنحن نجري مشاورات مسبقة مع السلطات الأفغانية بشأن اجتماعاتنا المقبلة مع طالبان، فضلا عن إطلاعها على النتائج.

وتشارك أوزبكستان أيضا بنشاط في مختلف أشكال التفاوض الدولي بشأن أفغانستان، مثل عملية كابل، وصيغة موسكو، وفريق الاتصال الدولي، ومنتدى عملية قلب آسيا/اسطنبول وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. ويتمثل هدفنا الرئيسي من هذه المشاركات في دعم جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل عملي للنزاع الأفغاني.

للتعاون بين دول وسط آسيا وأفغانستان ومختلف المبادرات المشتركة التي تسهم في التنمية الاقتصادية للبلد.

وتدعو جمهورية قيرغيزستان إلى مبادرات ترمي إلى إنشاء اتحاد صناعي وزراعي ثلاثي بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان، فضلا عن إنشاء مركز دولي للبحوث الأفغانية والتعاون الإقليمي في مدينة بيشكيك. ونعرب أيضا عن استعدادنا للنظر في إمكانية تعليم الطلاب الأفغان في المؤسسات التعليمية في بلدنا بدعم مالي من جهات مانحة أجنبية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا نؤيد التزام جميع دول وسط آسيا بالتعاون الطويل الأجل مع أفغانستان. وإلى جانب شركائنا الدوليين، فنحن مستعدون للتعاون الكامل لحل المشاكل المطروحة أمامنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد ابراهيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأشكر السفير تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة سمر على إحاطتيهما الوافيتين. وأشكر السيدة راز، سفيرة أفغانستان، على بياتها.

وسنواصل في أوزبكستان متابعة الحالة في أفغانستان عن كثب ما دامت آفاق التنمية المستقرة والمستدامة في وسط آسيا ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد. وقد دأبت أوزبكستان تقليديا على انتهاج سياسة إزاء أفغانستان تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدنا. ونؤيد تأييدا كاملا الحكومة المنتخبة من قبل الشعب الأفغاني. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن المشاركة في عملية إيجاد حل نهائي للحالة الراهنة في أفغانستان وصون علاقات حسن الجوار مع هذا البلد الشقيق يندرجان

المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لأجل تحقيق السلام الذي طال انتظاره في البلد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الرئاسة الكويتية على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تاداميتشي يماموتو، على إحاطته التفصيلية والزاهرة بأحدث المعلومات. ويسرنا جدا أن نرى السيدة سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والسفيرة أدبلا راز، الممثلة الدائمة لأفغانستان هنا في هذه القاعة، وأود أن أشكرهم على مداخلاتهم القيّمة.

ويجوزي تقرير الأمين العام (S/2019/493) تقييمنا واقعي وأفكارا ثاقبة وهامة عن الحالة في أفغانستان، ونعرب عن اتفاقنا معه. ويسلط التقرير الضوء أيضا على عمل بعثة الأمم المتحدة التي تستحق الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

وبالرغم من التدابير الفعالة والمخلصة التي اتخذتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، فلا يزال الوضع الأمني هشاً في البلد. ويساورنا القلق للزيادة في عدد القتلى من المدنيين بسبب الهجمات الكبيرة التي يشنها الإرهابيون والقوات المناوئة للحكومة، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنفذي التفجيرات الانتحارية. ونشعر بالقلق أيضا من تدهور الوضع الإنساني بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، ما أدى إلى زيادة عدد المشردين مؤقتا. وللأسف، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يواصل تجنيد أعضاء جدد، ويسبب ذلك تهديدا لجميع دول المنطقة.

وإذ نأخذ في الاعتبار الانتخابات الرئاسية المقبلة في أواخر أيلول/سبتمبر، فإننا نعتقد أن من المهم استخلاص الدروس

وفي ذلك الصدد، أود أن أستشهد بما قاله رئيس أوزبكستان، صاحب الفخامة شوكت مرزوييف، في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن أفغانستان، الذي عقد في طشقند في العام الماضي:

”نحن على استعداد، في أي من مراحل عملية السلام، لتهيئة جميع الظروف اللازمة في أراضي أوزبكستان لتنظيم مفاوضات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان.“

ويبين ذلك البيان بجلاء الالتزام القوي من جانب أوزبكستان بتيسير عملية السلام في أفغانستان عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان دون أي شروط مسبقة.

وتقدم أوزبكستان أيضا المساعدة العملية إلى أفغانستان في تعمير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وخطوط النقل بواسطة تدريب الموظفين المحليين وإشراك البلد في المشاريع الإقليمية.

ونخطط لاستضافة مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان في موسم الخريف المقبل في طشقند. وسيكون فرصة ممتازة أخرى لمناقشة مسائل إعادة إعمار أفغانستان. وكما قال رئيس أوزبكستان مؤخرا في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في دوشانبي، فإن من شأن تسوية الوضع في أفغانستان وتنفيذ مشاريع البنى التحتية الكبيرة في البلد أن يتيحا فرصا استراتيجية جديدة للقارة برمتها.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أن أوزبكستان ستواصل جهودها الرامية إلى دعم انطلاق عملية السلام بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان في أقرب وقت ممكن، بما يهيئ مستقبلا سلميا لشعب أفغانستان كافة. وفي ذلك الصدد، لا تزال أوزبكستان ملتزمة بمواصلة التعاون الوثيق مع حكومة أفغانستان والأمم

من الاقتراع الذي تم في خريف العام الماضي بغية الحفاظ على مصداقية النظام السياسي ومشروعيته. وسيكون للنتائج الانتخابية الناجحة أثر عميق على التحولات الإيجابية للتنمية في أفغانستان في المستقبل.

ونرحب بالجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة للمضي قدماً بعملية السلام وإجراء المفاوضات ذات الصلة مع طالبان. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان إجراء حوار عاجل ومباشر بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان.

وتشكل الحالة الاقتصادية الصعبة في أفغانستان مصدر قلق بالغ لنا جميعاً. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري زيادة تطوير التعاون الإقليمي وتعزيز التكامل الاقتصادي لأفغانستان مع الدول المجاورة في مجال تنفيذ وتطوير البنى التحتية ومشاريع التجارة والاستثمار والعبور والنقل. ومن الواضح أن تلك المبادرات العديدة ستوفر فرص عمل جديدة تساعد على الحد من تجنيد الشباب للأنشطة الإرهابية.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن يُعزَّز تنسيق جهود الأمم المتحدة بهدف المساعدة في التعمير السلمي في أفغانستان وتقديم المساعدة الإنسانية. ومن الضروري بالنسبة لنا أن يصبح التعاون بين أفغانستان ودول وسط آسيا نموذجاً عملياً وملموساً للشراكة القائمة على أفضل الممارسات، من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة في المناطق الأخرى، بل وفي جميع أنحاء العالم.

كما ندعو الجهات المانحة إلى زيادة مساهمتها في السلام والتنمية داخل أفغانستان وما حولها. تحقيقاً لتلك الغاية، تواصل كازاخستان العمل على إنشاء مركز أقليمي في ألماتي معني بأهداف التنمية المستدامة، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك الكيان أن يساهم في تنسيق الدعم المقدم إلى البلدان في المنطقة وخارجها بغية تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وافتتحنا في الشهر الماضي في ألماتي، مركز المنظمات الدولية، حيث توجد الآن ١٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة

تحت سقف واحد. وسيساهم ذلك في العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة في الميدان عن طريق توثيق التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقليمي استناداً إلى وحدة العمل في الأمم المتحدة والنهج الشامل على نطاق المنظومة.

وكازاخستان ملتزمة التزاماً عميقاً بمنح المرأة والشباب مكانة محورية في جميع مراحل دورة النزاع - من الوقاية إلى الحل وحتى بناء السلام والتعافي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة بهدف تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، ومشاركتها في عملية السلام. وخير مثال على هذا هو المرحلة الثانية من خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان. ومن جانبها، لا تزال كازاخستان، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، تشارك في تمويل برنامج التعليم للمواطنين الأفغان.

وختاماً، أود أن أتعهد بأن تواصل كازاخستان العمل لمساعدة البلد الشقيق في جميع محافل الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، وفي المنظمات الإقليمية، وكذلك على المستوى الثنائي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد فالدي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وهناك نسخة كاملة لهذا البيان متاحة للأمانة العامة.

وأود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. كما أود أن أتقدم بعبارات الشكر الخاص للممثل الدائم لأفغانستان والممثل الخاص ياماموتو، اللذين تعاوننا معهما

والعشرون العرض الذي قدمته فيديريكا موغيريني في المؤتمر الوزاري في جنيف لعام ٢٠١٨، بالقيام، أولاً، بمساعدة الحكومة على جعل عملية السلام أكثر شمولاً؛ ثانياً، دعم الإصلاحات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن؛ ثالثاً، المساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ رابعاً، وضع دور محتمل للاتحاد الأوروبي كضامن لعملية السلام؛ خامساً، دعم التجارة العابرة للحدود والهياكل الأساسية، فضلاً عن الترابط الإقليمي.

وفي ذلك الإطار، يشارك الاتحاد الأوروبي في حوار مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن أي اتفاق سلام في المستقبل يجب أن يحافظ على الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ١٨ عاماً الأخيرة، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأقليات. كما يجب أن نواصل العمل على تعزيز هذه الإنجازات.

ونؤيد ونقدر الجهود الجارية التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، ولا سيما الممثل الخاص للولايات المتحدة خليل زاد، الرامية إلى جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات. فالحوار بين الحكومة وحركة طالبان أولوية وينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن. وينبغي إدماج المفاوضات الجارية بين حركة طالبان والولايات المتحدة في المشاورات بين الأطراف الأفغانية. فالسلام لا يمكن أن يُستدام إلا إذا صنعته جميع الأفغان وقبلوه، بمن في ذلك النساء والأقليات، ودعمته الطوائف في جميع أنحاء أفغانستان.

إن التوصل إلى تسوية مستدامة يتطلب تنازلات من جميع الأطراف، بما في ذلك بشأن كيفية عقد حوار وبدئه. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتيسير إجراء عملية تشاور من هذا القبيل وعقد حوار بما يسهم في تحقيق الشمولية من خلال

تعاوننا وثيقاً ولدنيا اعتزام واضح لمواصلة العمل معهما عن كثب، وكذلك مع الأمين العام.

يشيد الاتحاد الأوروبي بالأمم المتحدة، لا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على ما تبذله من جهود هامة مستمرة في كل من كابول وعلى الصعيد الدولي بهدف دعم أفغانستان في طريقها نحو تحسين الأمن والرخاء، وكذلك في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل لهذه الجهود الجارية، ونتعهد بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن أفغانستان وأماكن أخرى.

لقد كان النصف الأول من هذا العام هاماً بالنسبة للعلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، حيث قامت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغيريني بزيارة إلى كابل في آذار/مارس، وعقد الاتحاد الأوروبي عدة اجتماعات ثنائية في إطار اتفاق التعاون بشأن الشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان. وفي جميع هذه المناقشات، حظي ملف السلام بمكانة بارزة، حيث نظرنا في الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي أن يساعد فعلياً على تحقيق عملية السلام. وقد قام المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى أفغانستان، السيد رولاند كويبا، بزيارات متكررة إلى كابل والمنطقة لدعم عملية السلام. ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن جميع الشركاء الدوليين بحاجة إلى تعزيز الجهود وتنسيقها في الأسابيع والأشهر القادمة للاستفادة من الزخم الحالي نحو السلام.

وفي ٨ نيسان/أبريل، ناقش مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي مسألة أفغانستان وأقر استنتاجات هامة للمجلس، مما يؤكد من جديد التزامنا بالقيام بدور نشط في عملية السلام في أفغانستان ويحدد بالتفصيل موقف الاتحاد الأوروبي وتوقعاته بشأن العملية. وفي تلك المناسبة، أيد وزراء الخارجية الثمانية

جميع الجهات السياسية الفاعلة في أفغانستان أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الوحدة فيما يتعلق بالجهود الجارية الرامية إلى إنهاء النزاع. وينبغي أن تظل عمليتا الانتخابات والسلام، على وجه الخصوص، عمليتين منفصلتين.

وعلى الرغم من الجهود الجارية حاليا للبدء في عملية السلام، لا يزال النزاع في أفغانستان مستمرا، ويؤثر انعدام الأمن على حياة الشعب الأفغاني. وخلال الشهر الماضي، شهدنا زيادة حادة في الهجمات الإرهابية في كابل ومناطق أخرى من البلد. ويزداد عدد المشردين داخليا، وتزداد الاحتياجات الإنسانية، مع وجود ٦,٣ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى الإصابات بين المدنيين الناتجة عن النزاع. واستنادا إلى النتائج التي أبلغت عنها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن الحالة تبعث على الأسى، حيث يشكل الأطفال ثلث إجمالي الضحايا، وتكتسي الحاجة إلى حماية المدنيين أهمية بالغة. وفي هذا السياق، نكرر مرة أخرى دعوتنا جميع الأطراف إلى حماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويجب ألا يدمر العنف المرتبط بالنزاع سبل عيش جيل آخر ومنازله وممتلكاته، حيث إن ذلك يؤدي إلى نزوح الأسر ويحد من إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى.

لقد ذكرت سابقا الاجتماعات الثنائية التي عقدها الاتحاد الأوروبي مؤخرا في كابل. وقد أجرينا مناقشات شاملة تناول العديد من المواضيع، ولكنني أود أن أشدد على النتيجة التي خلصت إليها المناقشة التي جرت بشأن حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة، وهي مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. لقد كان هناك اعتراف واسع النطاق في المناقشات بالحاجة إلى التنفيذ السليم للتشريعات السارية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. فهذه الطريقة وحدها سيتمكن المواطنون

إشراك المجتمع المدني الأفغاني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي المشاركة النشطة للمرأة تماشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعني الشمولية معالجة مسائل صعبة لكنها ضرورية تتعلق بعملية السلام منذ البداية. وينبغي عدم إغفال إدارة المظالم والعدالة، بل ينبغي معالجتها في الوقت المناسب.

إن اتفاق السلام ليس سلاما في حد ذاته. فإحلال السلام سيستغرق بعض الوقت. وستشكل مرحلة تنفيذ اتفاق السلام الأساس لتحقيق السلام الدائم. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة التزامه الطويل الأجل تجاه أفغانستان بعد توقيع اتفاق السلام. وإذا كانت هناك توقعات بأن يقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا وسياسيا ودبلوماسيا وإمائيا كبيرا بعد النجاح في إبرام اتفاق للسلام، فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى المشاركة في جميع مراحل عملية السلام.

وثمة حاجة مستمرة إلى تعزيز تولى الأفغان زمام الأمور والقيادة في عملية السلام، بما في ذلك المفاوضات فيما بين الأطراف الأفغانية. ومجلس اللويا جيرغا الاستشاري الجديد يمكن أن يعتبر إسهاما مفيدا في تحقيق هذا الهدف، لا سيما إذا اتسع نطاق إجراء مشاورات إضافية لتشمل مزيدا من الفئات وتأييد من جهات فاعلة سياسية رئيسية والمجتمع المدني. وينبغي لهذه النماذج للحوار فيما بين الأفغان أن تكون قادرة على المساهمة في مفاوضات المسار ١ الإقليمية الحالية.

وندعو الطبقة السياسية الأفغانية - الحكومة وأعضاء المعارضة - إلى إيلاء الأولوية للسلام ومواصلة المشاركة بشكل بناء عندما يتعلق الأمر باحتياجات عملية السلام. ونحث بقوة الجهات السياسية الفاعلة في أفغانستان على عدم السماح لخلافاتها بشأن مسائل أخرى أن تفرق بينها فيما يتعلق بقضية السلام الأساسية. ومن أجل تحقيق السلام المستدام، يجب على

انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة في الوقت المحدد - أي في ٢٨ أيلول/سبتمبر - أمر أساسي لتعزيز شرعية مؤسسات الدولة، وكذلك للتطور الديمقراطي والاستقرار السياسي في أفغانستان. والسلطات الأفغانية عليها التزام بضمان أجواء تكفل تكافؤ الفرص. ويجب على جميع المرشحين المشاركة في الانتخابات بحسن نية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بديل عن إجراء انتخابات رئاسية ذات مصداقية في أيلول/سبتمبر. يجب أن يخوض الأفغان عملية الانتخابات كما لو أنه لا توجد عملية سلام وأن يشاركوا في عملية السلام كما لو أنه ليس هناك انتخابات.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي تنسيقه مع أصحاب المصلحة الأفغان والمجتمع الدولي، وتقديم الدعم - أكثر من ١٨ مليون يورو - لمعالجة بعض الصعوبات الفنية التي واجهتها الانتخابات البرلمانية السابقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونحن شريك إنمائي قوي لأفغانستان ويستجيب تعاوننا الإنمائي للأولويات التي حددتها وقدمتها رسمياً الحكومة الأفغانية.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي التزامه القوي بتقديم الدعم من خلال الميزانية، على أساس التقدم الذي تحرزه أفغانستان والأثر المتحقق في تنفيذ سياساتها. ونعكف حالياً على البدء في العمل بشأن دورة البرمجة المقبلة لأفغانستان لتغطية الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧ والأولويات المحتملة في إطار اتفاق سلام. وفي ذلك السياق، يود الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أن يشكر الأمم المتحدة على تعاونها الجيد في الإعداد لمؤتمر جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وجهودها للتنسيق بين الجهات المانحة.

وفي الختام، يرى الاتحاد الأوروبي أن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لنجاح عملية السلام، لكن أي مفاوضات واتفاق للسلام لن تتوفر لها مقومات البقاء ويقبلها السكان إلا إذا دعمت وحافظت على القيم والإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين. ويجب أن يستمر إرساء الديمقراطية في

الأفغان من جني كامل فوائد نظام ديمقراطي. وعلاوة على ذلك، وفي سياق جهود السلام، كان هناك اتفاق على أهمية الحفاظ على النظام الدستوري في أفغانستان، وضمان حماية حقوق الإنسان وكفالة إشراك المرأة في جميع مراحل مفاوضات السلام وعملية السلام. وأحطنا علماً بنتائج المنتدى التشاوري للتوافق الوطني للمرأة الأفغانية من أجل السلام. هناك حاجة إلى منبر فعال يتمتع بالمصداقية لتحقيق صوت موحد للمرأة في عملية السلام في المستقبل وكفالة مشاركتها.

وسيكون تعزيز سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الفساد من العناصر الأساسية أيضاً لمستقبل يسوده السلام المستدام. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن ينظم في المستقبل القريب المؤتمر الخامس لمكافحة الفساد في كابول، بهدف إجراء مناقشة واقعية لما جرى القيام به في هذا المجال وما هي الخطوات العملية التي لا تزال مطلوبة من أجل التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتشريعات ذات الصلة.

كما شكلت الهجرة والتشريد القسري جزءاً من مناقشاتنا في الآونة الأخيرة. ونفذنا بشكل جيد إعلان الطريق المشترك للمضي قدماً بشأن مسائل الهجرة للاتحاد الأوروبي وأفغانستان. وفي الوقت نفسه، فإن الأبعاد المحلية والإقليمية للهجرة في صدارة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ولا تزال إعادة الإدماج بشكل مستدام للأفغان المرشدين داخلياً والعائدين من البلدان المجاورة، بما في ذلك من تركيا مؤخرًا، تشكل تحدياً كبيراً لأفغانستان ومجالاً سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز دعمه فيه. وإعادة الإدماج بشكل مستدام مهمة أيضاً في سياق جهود السلام في المستقبل، حيث ستكون لأي دروس مستفادة بشأن إعادة الإدماج الناجحة قيمة مضافة محمودة.

والسعي إلى إحلال السلام يجب ألا يتم على حساب التطور الديمقراطي لأفغانستان. إن السلام لن يصبح دائماً إلا في بيئة ديمقراطية ومزدهرة. وفي ذلك السياق، فإن إجراء

أفغانية، إذ يعود الحق في تقرير مستقبل أفغانستان حصرا إلى الأفغان أنفسهم.

وفي هذا السياق، ومع التشديد على ضرورة مواصلة توطيد أسس الديمقراطية وسيادة القانون، نرحب بعقد اجتماع مجلس اللويا جيرغا (المجلس الأعلى) الاستشاري للسلام مؤجرا. وإذ أكد من جديد الالتزام بالمبادئ الإسلامية والقيم الوطنية، فضلا عن حماية السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، شدد اللويا جيرغا على أن إرساء وتعزيز السلام في أفغانستان يجب أن يحافظ على سلامة نظام الجمهورية الإسلامية والدستور الحالي، وكذلك الإنجازات الأخرى التي تحققت نتيجة سنوات عديدة من تضحيات وكفاح شعب أفغانستان.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة، بدلا من الاعتراف بالدور الإيجابي الذي تضطلع به إيران في الحفاظ على السلام والاستقرار في أفغانستان، تتهم إيران بإثارة انعدام الأمن في ذلك البلد. والغرض الوحيد من هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة هو التغطية على سياسة الولايات المتحدة الفاشلة في أفغانستان على مدى الـ ١٨ عاما الماضية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، التي ما فتئت تدعم تحقيق تطلعات شعب أفغانستان، تقف على أهبة الاستعداد، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع حكومة أفغانستان، لدعم عملية السلام وتيسيرها بصورة كاملة وحقيقية من أجل إرساء وتوطيد سلام دائم وعادل وشامل للجميع في هذا البلد المجاور.

وفي حين أن الانسحاب المسؤول والمحدد بجدول زمني لجميع القوات الأجنبية مطلب وطني قوي، ينبغي أن يستكمل ذلك من خلال صون وتعزيز مؤسسات وقوات الدفاع والأمن في أفغانستان. وهذا أمر ضروري، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية القائمة في البلد، ولا سيما تلك الناشئة عن وجود الجماعات الإرهابية الخطيرة وأنشطتها الإجرامية، مثل تنظيم داعش، الذي حظى بالمساعدة في نقل عناصره من سورية

أفغانستان، إلى جانب تحسين حماية حقوق جميع الأفغان وحماية المؤسسات الديمقراطية في البلد.

وبهذه الروح سيعزز الاتحاد الأوروبي جهوده ويدعم السلام، بالتنسيق والتعاون مع أفغانستان والأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد ياماموتو والسيدة سمر، وكذلك السفارة راز على إسهاماتهم القيمة في عمل المجلس بشأن الحالة في أفغانستان.

إن أفغانستان، في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار، تمر الآن بمنعطف حاسم. وإذ أهدمته سنوات تلو سنوات من الغزو والاحتلال والوجود العسكري الأجنبي، فضلا عن حلقة مفرغة من الإرهاب وانعدام الأمن وانعدام الاستقرار، ينادي شعب أفغانستان من جميع مناحي الحياة من أجل تحقيق السلام. ولم يكن هذا النداء أبدا مدويا وقويا كما هو اليوم. الآن، فإن السلام هو المطلب الرئيسي والأقوى والأكثر جدية لجميع الأفغان. يجب سماع هذا النداء، ويتعين تحقيق هذا المطلب. هذا أمرٌ بالغ الأهمية لأفغانستان ذاتها وللسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولكي يكون السلام دائما، يجب أن يرسيه الشعب الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني. وهذا يعني أنه لا يمكن أن يفرض عليه وأنه لا يمكن تجاهل الشواغل الحقيقية والمصالح الحقيقية لكل الأفغان. وما يتوقع من الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية القيام به في هذا الصدد هو فحسب تقديم الدعم لتحقيق تطلع تلك الأمة العظيمة طويل الأمد إلى السلام. ويجب أن يتم ذلك من خلال تيسير عملية سلام بقيادة أفغانية وملكية أفغانية وسيطرة

والعراق إلى أفغانستان. وداعش لا يزعزع استقرار أفغانستان فحسب، بل ويمثل تهديدا خطيرا لبعض البلدان في وسط آسيا. وتعزيز قوات الدفاع والأمن لأفغانستان أمر ضروري أيضا

وإيران، من جانبها، تستضيف ٣ ملايين لاجئ أفغاني وتقوم بمكافحة المخدرات المتجهة أساسا إلى أوروبا، دون تقديم المساعدة الدولية المناسبة والمجدية. وقد حان الوقت لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته عن مساعدة أفغانستان في هذا الصدد.

إن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بزيادة توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع أفغانستان، بما في ذلك عن طريق إتاحة مرافق موانئنا لها، وهي عاقدة العزم على مواصلة دعم شعب أفغانستان الشقيق وحكومته في جميع المجالات في بحثه عن السلام والازدهار الذي يستحقه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

مواجهة تحديات كبيرة أخرى تواجه هذا البلد، وهي زراعة خشخاش الأفيون والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بكل ما لهما من آثار اجتماعية اقتصادية وأمنية سلبية، لا تدمر نسيج المجتمع الأفغاني فحسب، بل ونسيج المجتمعات في البلدان المجاورة. وهي تغذي الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية السليمة يمكن أن تسهم أيضا إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام والاستقرار وتوطيدهما. ولذلك، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لتنمية اقتصاد أفغانستان، التي تتطلب تحقيقها استمرار الدعم القوي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى